

الجمهورية التونسية  
وزارة المالية

# مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2015

جويلية 2015

## الفهرس

العدد	البيانات	الفصول	الصفحة
1.	التقديم		1
2.	التقرير		10
	الأحكام		
3.	أحكام الميزانية	1	31
	إجراءات استثنائية لمساندة المؤسسات الاقتصادية لضمان استمرارية نشاطها ودفع الاستثمار ودفع التشغيل والحد من البطالة		
4.	مساندة المؤسسات الاقتصادية لضمان استمرارية نشاطها	من 2 إلى 5	36
5.	دفع نسق الاستثمار	من 6 إلى 8	40
6.	دفع التشغيل والحد من البطالة	9	43
7.	سحب إعفاء توظيف الرهون العقارية من الترخيص المسبق على مؤسسات التمويل الصغير	10	46
8.	إعفاء المنتجات في قطاع النسيج والجلود والأحذية ذات المنشأ التونسي والمعاد توريدها في إطار اتفاقية تبادل حرّ من المعاليم الديوانية	11	48
9.	إعفاء المؤسسات المصدّرة كلياً من دفع مصاريف المراقبة الهيوانية	12	50
10.	تخصيص نسبة الأداء على القيمة المضافة المحددة بـ12% لخدمات الأنترنت القار	13	52
	إجراءات استثنائية لمساندة القطاع السياحي والمحافظة على مواطن الشغل وتنقية المناخ الاجتماعي		
11.	برنامج استثنائي لإنقاذ المؤسسات السياحية	من 14 إلى 22	54
12.	دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياحية	23 و 24	61
	إجراءات لفائدة الطبقة الضعيفة و المتوسطة وتحسين ظروف عيشها		
13.	معالجة مديونية المنتفعين بقروض سكنية مسندة في إطار البرامج الخصوصية للسكن الاجتماعي	25	64
14.	تيسير اقتناء المحلات المعدّة للسكنى	26	66
	الجداول		69

في ظل الظروف الإستثنائية التي تمر بها البلاد و خاصة منها ظواهر الإرهاب والإضطرابات الإجتماعية و انخفاض نسق النمو، تم إعداد مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2015 الذي يعكس الرغبة في توفير كل الإمكانيات للتصدي للإرهاب و الخروج من الوضعية الإقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد للحفاظ على سلامة المالية العمومية و ديمومتها من خلال الإبقاء على المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية في المستويات المقبولة.

و في هذا الإطار، تم ضبط توازن مشروع الميزانية التكميلية لسنة 2015 على أساس :

- تطور المحيط الاقتصادي و الاجتماعي خلال الفترة المنقضية من السنة الجارية، و ما أبرزه من ضغوطات مسلطة على تنفيذ الميزانية.
- تحيين الفرضيات و التقديرات الواردة بقانون المالية الأصلي.
- الأخذ بعين الاعتبار لبعض الإجراءات تدخل في إطار التصدي للإرهاب ودعم و مساندة الحركة الاقتصادية،
- وضع برنامج للدعم الاقتصادي يمتد على ثلاث سنوات ويتضمن بالخصوص تخصيص اعتماد قدره 240 م د يوضع على ذمة كل الولايات.

و يتضمن مشروع قانون المالية التكميلي بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بالميزانية إجراءات استثنائية لمساعدة و دعم المؤسسات الاقتصادية ولقطاعات المتضررة وخاصة القطاع السياحي والصناعات التقليدية وذلك ضمانا لاستمرارية نشاطها من خلال برنامج متكامل لدعم تمويل المؤسسات وإنقاذ المؤسسات السياحية.

و تترجم الإجراءات المقترحة عن ترتيب الأولويات من قبل الحكومة التي تميز عملها خلال الستة أشهر الأولى أي منذ توليها لمهامها بـ :

1. العمل على مقاومة الإرهاب خاصة بعد عمليتي باردو وسوسة بإعطاء الأولوية المطلقة للجانب الأمني و ذلك بتدعيم قدرات وجاهزية الجيش الوطني وقوات الأمن والديوانة من خلال الترفيع في الإعتمادات المخصصة لها بـ 306 م د أي ما يمثل زيادة بـ 35 % من ميزانياتها الأصلية و حوالي 17 % من حجم ميزانية التنمية الجمالية علاوة على الترخيص الإستثنائي لإنتداب حوالي 2500 عون إضافي لفائدة الأمن العمومي.

كما تمّ وضع خطة متكاملة لدعم قطاعات الشباب والثقافة والمرأة والطفولة والصحة والتربية.

بخصوص قطاع الشباب, تمّ إتخاذ اجراءات تخص التنشيط الصيفي لشباب المناطق الداخلية والطبقات الضعيفة وذلك بتأطير من خريجي المدارس العليا للتنشيط العاطلين عن العمل برصد مبلغ 2.4 م د.

وفيما يتعلق بقطاع الثقافة, تم وضع برنامج يركز على إعادة الثقة بين الشباب و الفضاءات الثقافية إضافة إلى رؤيا جديدة تؤسس إلى نوعية جديدة من المهرجانات والتظاهرات الثقافية و ذلك بتخصيص مبلغ 3 م د.

وفيما يخص قطاع المرأة والطفولة, تمّ إدراج اعتمادات إضافية بـ 2,6 م د ستخصّص لدعم قطاع الطفولة وبناء نوادي ومركبات للطفولة.

وبخصوص قطاع الصحة, تمّ وضع خطة عمل لتمكين الجهات الداخلية من الموارد البشرية وخاصة أطباء الاختصاص ممّا سيمكّن من توفير وتحسين الخدمات الطبيّة في هذه الولايات.

وفيما يتعلّق بقطاع التربية, فقد تم الشروع في تنفيذ خطة خصوصية لتهيئة و صيانة و تجهيز المؤسسات التربوية خاصة بالمناطق المعزولة و النائبة من خلال رصد اعتماد 40 م د.

2. القيام بزيارات الجهات و اتخاذ قرارات على ضوء هذه الزيارات و ذلك في إطار مجالس وزارية خصصت لمسيرة التنمية بالجهات و التي شملت بالخصوص الولايات الداخلية. و تهدف القرارات إلى التصدي و مجابهة الأوضاع الأمنية و الإجتماعية و ذلك بعد تشخيص العراقيل التي حالت دون تنفيذ المشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية ( تهيئة و تعصير الطرقات و تهذيب الأحياء الشعبية و حمايتها من الفيضانات خاصة في ولايات الشمال الغربي ) و القطاع الصحي ( تهيئة المستشفيات الموجودة و إحداثات جديدة ) و التربوي و إحداث مناطق صناعية لدعم الإستثمار بالجهات و إحداث مواطن شغل إضافية علاوة على المشاريع ذات الصبغة الفلاحية.

3. تسريع في انجاز المشاريع الكبرى المعطلة ورفع العراقيل التي حالت دون انجازها ( شبكة للنقل الحديدي بتونس الكبرى، الطرقات السيارة، ... ) والإسراع في انجاز المناطق الصناعية و دفع الاستثمار في الجهات .

4. مواصلة الإصلاحات القطاعية والهيكلية والمتعلقة بالخصوص بإعادة هيكلة البنوك العمومية وبمراجعة مجلة الاستثمار وبإصلاح المنظومة الجبائية وتعصير الديوانة ومراجعة القانون الأساسي للميزانية.

5. حل المشاكل المرتبطة بالفسفاط و الحوض المنجمي بإقرار جملة من التدابير و الإجراءات التي دخلت حيز التنفيذ و مكنت من الإسترجاع التدريجي لنسق الإنتاج.

و بالإضافة إلى هذه الإجراءات، يتضمن مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2015 إجراءات أخرى تتمحور حول :

1. إجراءات استثنائية لمساندة المؤسسات الاقتصادية لضمان استمرارية نشاطها و دفع الاستثمار ودعم التشغيل والحدّ من البطالة ،
2. إجراءات استثنائية لمساندة القطاع السياحي والصناعات التقليدية والمحافظة على مواطن الشغل وتنقية المناخ الاجتماعي،
3. إجراءات لفائدة الطبقة الضعيفة والمتوسطة وتحسين ظروف عيشها.

وتشمل هذه الإجراءات:

#### أ. إجراءات استثنائية لمساندة المؤسسات الاقتصادية لضمان استمرارية نشاطها و دفع نسق الاستثمار ودعم التشغيل والحدّ من البطالة

- 1) وضع برنامج متكامل لدعم تمويل المؤسسات الاقتصادية، باستثناء منها النزل السياحية باعتبار أفرادها بإجراءات خصوصية والمؤسسات الناشطة في القطاع التجاري والقطاع المالي وقطاع البعث العقاري المعد للسكن، بهدف تحقيق توازنها المالية وضمان استمرارية نشاطها وتيسير نفاذها إلى مصادر التمويل. ويشمل الإجراء المؤسسات الاقتصادية التي لا يتجاوز عدد مواطن الشغل فيها 300 ولا يتعدى مجموع موازنتها 30 م د أو رقم معاملاتها 100 م د.

ويتمثل هذا البرنامج في ما يلي:

1. تمويل إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات التي تراجع رقم معاملاتها لسنة 2014 بـ 20% مقارنة بسنة 2013 عبر تكفل الدولة بوضع خط بـ 200 م د لإعادة تمويل قروض إعادة الجدولة وقروض التصرف التي منحتها لها مؤسسات القرض ويعهد لوزارة المالية التصرف فيه،
2. تطوير آليات الضمان عبر :

- إحداث آلية ضمان جديدة لتشمل قروض طويلة ومتوسطة المدى وقروض الاستغلال والمساهمات بالنسبة لمشاريع الإحداث والتوسعة المنجزة خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2017 في القطاعات الاقتصادية غير المغطاة حاليا بآليات

ضمان. وتخصص اعتمادات بـ 25 م د على ميزانية الدولة لفائدة هذه الآلية.

- منح تغطية إضافية استثنائية بالترفع من 75% إلى 90% من قبل الشركة التونسية للضمان بالنسبة لعمليات إحداث المؤسسات أو عمليات التوسعة المتعلقة بها المنتسبة بالولايات الداخلية خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2017 وذلك بتخصيص اعتمادات على ميزانية الدولة بقيمة 30 م د .

(2) وضع برنامج لاستحثاث نسق إحداث المشاريع في الولايات وخلق مواطن الشغل يمتد إلى 31 ديسمبر 2017. ويخصص لتمويله مبلغ 60 م د على موارد ميزانية الدولة. ويتضمن هذا البرنامج ورشات المبادرة وقروض المساهمة دون فائض والم رافقة والمتابعة بعد الإحداث لمدة سنة.

وتضبط كيفية وشروط التصرف والانتفاع بالبرنامج بمقتضى اتفاقية تبرم في الغرض بين وزارة المالية والمؤسسة البنكية المعنية.

(3) مضاعفة رأس مال بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (من 100 م د إلى 200 م د)؛ لتمكينه من تدعيم تدخلاته بالجهات خاصة من خلال إسناد قروض تصل إلى 1 م د بمفرده (عوضا عن 300 أ د حاليا).

(4) تكفل الدولة بوضع خط بمبلغ 25 م د لتدعيم موارد شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية جهوية. على أن يعهد بالتصرف في هذا الخط إلى صندوق الودائع والأمانات بمقتضى اتفاقية تبرم مع وزارة المالية تضبط شروط الانتفاع وكيفية التصرف فيه.

(5) مواصلة تشجيع المؤسسات على انتداب طالبي الشغل لأول مرة من أصحاب الشهادات العليا الجامعية أو الفنيين السامين وذلك بمنحها :

- طرح إضافي بـ 50% من الأجور المدفوعة لهم مع سقف بـ 3 000 دينار سنويا لكل أجير،

- الإغفاء من الأداء على التكوين المهني ومن المساهمة لفائدة صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بعنوان الأجر المدفوعة للمنتدبين الجدد،
- تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الإجتماعي بعنوان الأجر المذكورة.

مع تطبيق هذه الإجراءات لمدة 5 سنوات على الانتدابات التي تتم خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2017 وكذلك على الانتدابات التي تتم بعد 31 ديسمبر 2017 لمتربصين في إطار عقود تربصات الإعداد للحياة المهنية أو عقود التأهيل والإدماج المهني المبرمة خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2017.

6) سحب الاعتماد الجبائي المحدد بـ 10% من مبلغ الأجر والمرتبات الراجعة للمنتدبين الجدد من قبل المشاريع الجديدة الناشطة في إطار مجلة تشجيع الاستثمارات على الانتدابات التي تتم خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى موفى سنة 2017 من قبل المؤسسات في طور الاستغلال.

## II. إجراءات استثنائية لمساندة القطاع السياحي والصناعات التقليدية والمحافظة على مواطن الشغل وتنقية المناخ الاجتماعي

7) وضع برنامج لإنقاذ المؤسسات السياحية يتمحور حول العناصر الأساسية التالية:

- تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجر المدفوعة للأعوان التونسيين خلال الفترة الممتدة من غرة جويلية 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2016 وذلك لفائدة النزل السياحية التي شهدت تراجعا بنسبة لا تقل عن 30% من رقم معاملاتها خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2015 مقارنة بالثمانية أشهر الأولى لسنة 2014 شريطة المحافظة على كل أعوانها.



-التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة المطبقة على القطاع السياحي والصناعات التقليدية بإدراجهما ضمن نسبة 6 %،

-إلغاء معلوم مغادرة البلاد التونسية المحدث بمقتضى الفصل 36 من القانون عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 19 أوت 2014 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2014.

-دعم الرحلات السياحية بتكفل الدولة بخلاص المقاعد الشاغرة للرحلات السياحية التي تتراوح فيها نسبة امتلاء الطائرة من 50% إلى 90% أي في حدود سقف لا يتجاوز 40% من طاقة استيعاب الطائرة وذلك بتخصيص اعتماد قدره 11,5 م د يمول عن طريق ميزانية الدولة، ابتداء من غرة جويلية 2015 إلى موفى سنة 2015.

-ضمان قروض جديدة تسدد على مدة سبع سنوات منها سنتين إهمال تخصص لتمويل حاجيات التصرف والاستغلال خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2016 لفائدة المؤسسات الناشطة في ميادين الإيواء والتنشيط السياحي ووكالات الأسفار صنف "أ" والمطاعم السياحية المصنفة.

-التخفيف في عبء الديون البنكية المتخلدة بذمة النزل السياحية من خلال تخلي مؤسسات القرض:

◀ عن خطايا التأخير والفوائض الموظفة على الفوائض المحتسبة بداية من غرة جانفي 2011 كليا أو جزئيا شريطة تقديم النزل السياحية برنامج إعادة هيكلة متكامل يشمل الجانب المالي والتجاري واستثمارات التجديد بما يمكنه من استعادة توازنه المالي واستمرارية نشاطه وذلك بالنسبة إلى المؤسسات:

- غير المتوقفة عن النشاط،
- غير المصنفة طبقا للتراتب الجاري بها العمل قبل موفى ديسمبر 2010،

- غير خاضعة لأحكام القانون عدد 34 لسنة 1995 المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية،
- والتي قامت بتسوية وضعيتها الجبائية ووضعيتها تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

◀ عن قسط من الفوائض العادية وخطايا التأخير وفوائض الموظفة عن الفوائض، بصرف النظر عن تاريخ احتسابها، لتحقيق توازنها المالي بعد موافقة اللجنة المحدثة للغرض والمكوّنة من ممثلين عن وزارة المالية ووزارة السياحة والبنك المركزي التونسي والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية ودون أن يشمل التخلي كلفة الموارد المتعلقة بالقروض.

تمكين مؤسسات القرض من شطب من حساباتها خطايا التأخير والفوائض الموظفة على الفوائض والفوائض العادية والتي تتخلى عنها لفائدة النزل السياحية دون أن يؤدي الطرح إلى التخفيض أو إلى الترفيع في نتائجها الجبائية.

(8) إجراءات أخرى لدعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياحية :

-حث رأس مال المخاطر للتدخل في عملية إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية وللمؤسسات السياحية من خلال المساهمة في رأس مالها باستعمال الموارد المتوفرة لديها والتي انتفعت بالامتياز الجبائي بعنوان إعادة الاستثمار المستوجب لدفع الضريبة الدنيا، على أن يتم الاستعمال في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2017.

-تشجيع المؤسسات والمنشآت العمومية من غير مؤسسات القرض على التخلي عن الخطايا المستوجبة على الديون المتخلدة بذمة المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياحية وذلك بتمكينها من طرح الخطايا التي تتخلى عنها لفائدة المؤسسات المذكورة قبل 31 ديسمبر 2017 لضبط نتائجها الخاضعة للضريبة للسنة التي يتم فيها التخلي والسنتين الموالتين. ويتعلق الأمر بالخطايا المضمّنة بحسابات المؤسسات والمنشآت العمومية المذكورة في 31 ديسمبر 2014.

### III. إجراءات لفائدة الطبقة الضعيفة والمتوسطة وتحسين ظروف عيشها

9) تخلي الدولة عن مبالغ الفوائض التعاقدية وفوائض التأخير الموظفة على القروض السكنية الممنوحة في إطار البرامج الخصوصية للسكن الاجتماعي شريطة خلاص أصل الدين في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2017 .

10) تيسير اقتناء أو بناء محلات معدة للسكنى من قبل الفئات الوسطى بالتخفيض في كلفتها وذلك بـ تمكينهم من طرح أعباء القروض المتعلقة باقتناء أو ببناء محلات فردية معدة للسكنى لا تتعدى كلفتها 150 ألف دينار مع حصر هذا الإجراء في عملية اقتناء أو بناء واحدة.

11) التمكين من النفاذ إلى تكنولوجيات الإتصال والمعلومات بأقل تكلفة وذلك بتخصيص نسبة الأداء على القيمة المضافة بـ 12% لخدمات الأنترنات القار عوضا عن 18%.

هذا، وقامت الحكومة منذ تولي مهامها في فيفري 2015 بتسوية تعهدات الحكومات السابقة فيما يتعلق بالاتفاقيات الممضاة مع الطرف النقابي والتي تهم المنح الخصوصية ( 135 م د). كما تمّ الإتفاق مع الإتحاد العام التونسي للشغل على زيادة عامة في الأجور بعنوان سنة 2014 في حدود 50 دينار لكل أعوان الوظيفة العمومية بانعكاس مالي في حدود 450 م د.

وقد تمّ تمويل هذه الزيادات بتخصيص جزء من الإعتمادات المدرجة ضمن النفقات الطارئة وغير الموزعة من جهة، وتوظيف الإقتصاد في نفقات الدعم الناتج عن إنخفاض سعر النفط من جهة أخرى.

وتتضمن الوثيقة ثلاثة أجزاء :

- التقرير،
- الأحكام،
- الجداول الملحقة.

## I. تذكير بفرضيات قانون المالية الأصلي

1 - ضبطت التوازنات الجمالية لسنة 2015 عامة و تقديرات قانون المالية خاصة على أساس جملة من الفرضيات و المؤشرات تتمثل بالخصوص في:

- نسبة التّمو : 3.0% بالأسعار القارة،
- تطور المبادلات التجارية للسلع بـ 6.7% للصادرات و 4.4% للواردات،
- معدل سنوي لأسعار المواد الأولية تهم بالخصوص :
  - ✓ سعر النفط : معدل 95 دولار للبرميل،
  - ✓ المواد الأساسية : القمح الصلب ( 450 دولار للطن ) ،  
القمح اللين ( 290 دولار للطن ) و الشعير ( 250 دولار للطن )،
- معدّل أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدينار لكامل السنة في حدود 1.800 دينار للدولار و 2.234 دينار للأورو و 16.5 دينار لألف يان ياباني.

## II. تطور الظرف الاقتصادي و المستجدات

2 - علاوة على الإنطلاق في تحقيق الإنتقال الديمقراطي الذي ميز سنة 2014 ، عرف الثلاثي الأخير من سنة 2014 تسجيل عدة **مستجدات خارجية و داخلية** تواصلت خلال الأشهر الأولى من سنة 2015 و هي **تستدعي ضرورة مراجعة التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني عامة و توازنات المالية العمومية خاصة للحفاظ على سلامتها وديمومتها من جهة و اعتماد برنامج لمساندة و دعم الحركة الاقتصادية من خلال إجراءات استثنائية من جهة أخرى.**

3 - و تتمثل **المستجدات** بالخصوص في :

- **انخفاض أسعار النفط** في السوق العالمية ليبلغ المعدل منذ بداية السنة إلى موفى شهر جوان 2015 مستوى **58 دولار للبرميل** مقابل 95 دولار مقدره لكامل سنة 2015.

- ارتفاع مستوى معدلات أسعار صرف الدولار مقابل الدينار حيث تجاوز سعر الصرف 2 دينار للدولار بتاريخ 11 مارس 2015 ليبلغ معدله في موفى جوان 1.939 دينار للدولار مقابل 1.800 دينار مقدر.
- انخفاض نسق النمو خلال الثلاثي الأول إلى 1.7 % مقابل 2.4 % في نفس الفترة من 2014 و نسبة 3.0 % مقدره وذلك بالعلاقة مع العمليات الإرهابية والتوترات الاجتماعية والإعتصامات والإضرابات عن العمل.
- تراجع الحجم الجملي للواردات خلال السداسية الأولى من 2015 بنسبة 0.4 % و انخفاض نسق تطور واردات السلع بالنظام العام و دون النفط إلى مستوى 2.6 % مقابل نسبة نمو مقدره بـ 5.0 %.
- انخفاض كميات الغاز الطبيعي الجزائري العابرة للبلاد التونسية من 12.7 مليار متر مكعب مقدره إلى حوالي 7 مليار متر مكعب محينة لسنة 2015.
- إمضاء جملة من الاتفاقيات القطاعية تتعلق بالزيادة في الأجور علاوة على البرنامج العام بعنوان 2014 .

ومن شأن هذه المستجدات أن تشكل ضغوطات جديدة على مستوى الميزانية حيث أنها انعكست سلبا على النتائج المسجلة خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2015.

### .III نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى ماي 2015

- 4 - تميزت النتائج المسجلة خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2015 بالخصائص التالية :

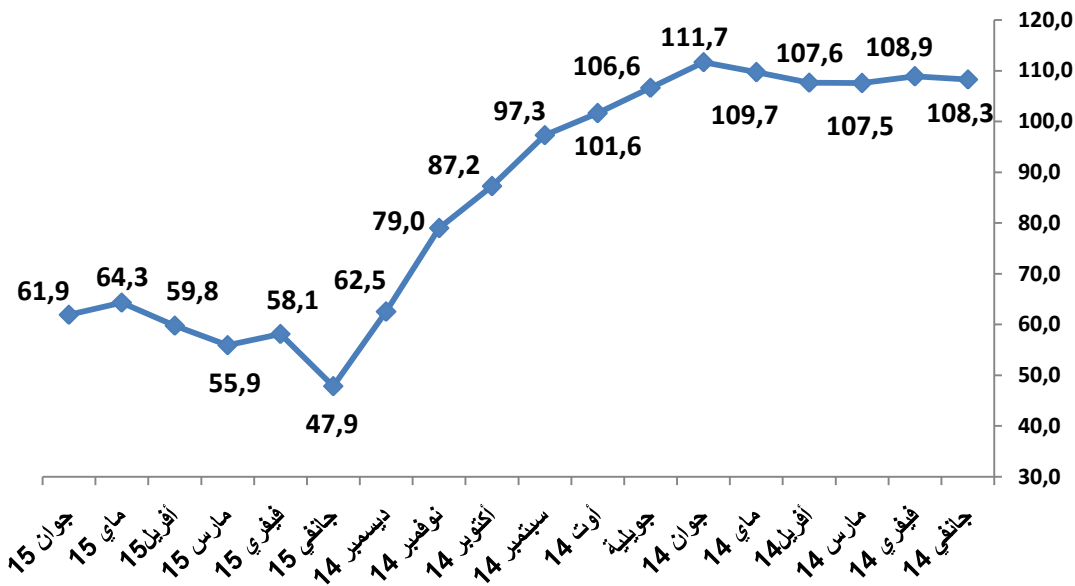
#### على مستوى النشاط الاقتصادي

- انخفاض نسق النمو من 2.4 % خلال الثلاثي الأول من السنة الماضية إلى 1.7 % خلال الثلاثي الأول من سنة 2015. و يهم الانخفاض بالخصوص الصناعات غير المعملية (- 3.7 % مقابل - 1.6 %) و الخدمات المسوقة ( 1.6 % مقابل 3.0 % ).

و ينتظر أن تتراجع نسبة النمو لسنة 2015 من 3.0 % مقدرة إلى حوالي 1.0 % وذلك بالعلاقة أساساً مع انعكاسات العمليات الإرهابية خاصة عملية باردو ( 18 مارس) و عملية سوسة ( 26 جوان).

● **انخفاض أسعار النفط** في السوق العالمية بحوالي 47.4 % ليبلغ المعدل منذ بداية السنة إلى موفى شهر ماي 2015 مستوى 57 دولار للبرميل مقابل 108.4 دولار في نفس الفترة من سنة 2014 و مقابل 95 دولار مقدرة في إطار قانون المالية.

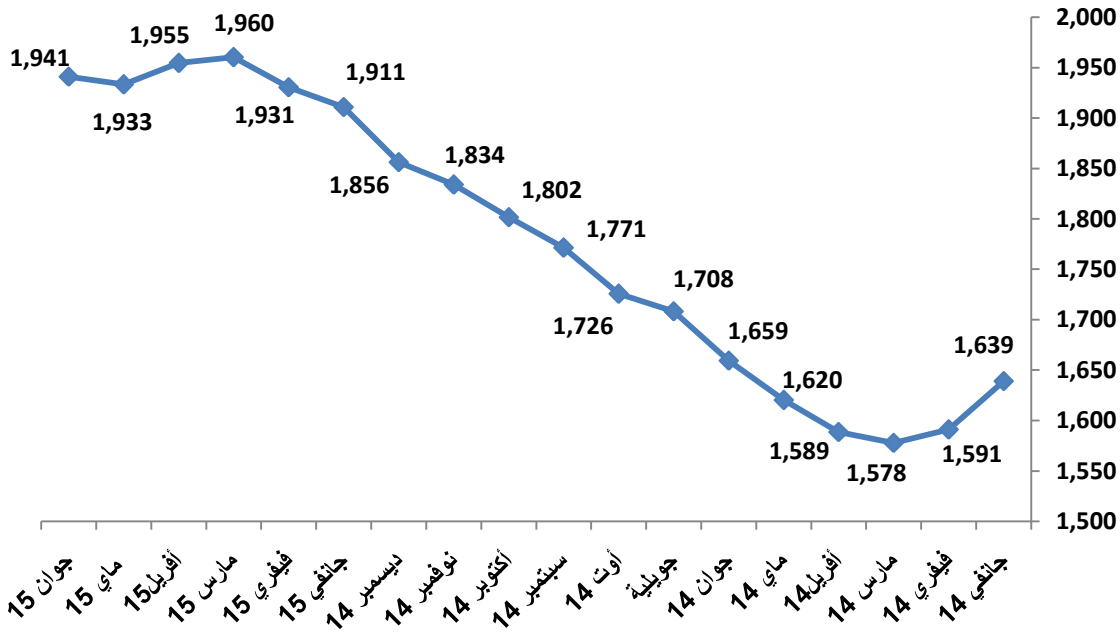
المعدل الشهري لسعر النفط الخام (دولار / البرميل)  
لسنتي 2014 و 2015



و بالرغم من ارتفاع سعر صرف الدولار، فقد ساهم انخفاض سعر النفط إلى موفى جوان 2015 في انخفاض صادرات الطاقة بـ 41.0 % و وارداتها بـ 15.2 % .

● **ارتفاع مستوى معدل سعر صرف الدولار** مقابل الدينار بنسبة 20.8 % ليبلغ المعدل خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2015 مستوى 1.938 دينار للدولار مقابل 1.604 دينار خلال نفس الفترة من سنة 2014 و 1.800 دينار للدولار معتمدة في إطار قانون المالية.

المعدل الشهري لسعر صرف الدولار (دينار / دولار)  
لسنتي 2014 و 2015



## على مستوى الموارد

- **ضعف تطور الاستخلاصات الجبائية إلى موفى ماي 2015** حيث سجلت الموارد الجبائية زيادة بنسبة 2.3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014 و هو نسق دون المستوى المنتظر ( 6.7% مقدرة لكامل سنة 2015).

ويفسر بطء النسق بعدة عوامل منها بالخصوص :

- انخفاض نسق النمو،
- انخفاض حجم واردات السلع الموجهة للسوق الداخلية (-) 5.1% مما ترتب عنه انخفاض الجباية المرتبطة بالتوريد بنسبة 3.7%
- انخفاض أسعار النفط الذي انعكس سلبا على جباية الشركات البترولية.

- تعبئة موارد غير جبائية إلى موفى ماي 2015 لحد 667 م.د متأتية أساسا من عائدات المساهمات ( 189 م.د ) واستخلاص القروض أصلا و فائدة لدى المؤسسات العمومية ( 82 م د ) و هبات خارجية (97 م.د من الجزائر ما يعادل 50 مليون دولار) و تسوية الصندوق الوطني للتأمين على المرض قسطا من متخلداته (66 م د) .

وتجدر الإشارة إلى تسجيل انخفاض هام لعائدات أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية (18 م د مقابل 89 م د في ماي 2014 و مقابل 242 م د مقدرة لكامل السنة) بالعلاقة مع انخفاض كمية الغاز الجزائري العابر إلى أوروبا بنسبة تناهز 60 %.

- تعبئة إقتراضات في حدود 3020 م.د من مصادر خارجية (2366 م د)

و إصدارات داخلية ( 654 م د) إلى موفى ماي 2015 مقابل 7405 م.د مقدرة بقانون المالية الأصلي.

و تتضمن هذه الإقتراضات مبلغ 1892 م د بعنوان القرض الرقاعي الذي تم إصداره على السوق المالية العالمية في شهر جانفي 2015 .

## على مستوى النفقات

- انخفاض نفقات التصرف بـ 1 % إلى موفى ماي 2015 مقابل زيادة بـ 9.6 % لنفس الفترة من سنة 2014. و يفسر هذا الإنخفاض بتراجع نفقات الدعم ( المواد الأساسية و الطاقة ) بـ 45 % من جراء انخفاض الأسعار العالمية و ذلك بالرغم من ارتفاع معدل صرف الدولار.

و باستثناء نفقات الدعم، فقد تطورت نفقات التصرف بـ 7.6 % تبعا أساسا لارتفاع نفقات الأجور بـ 8.6 % و نفقات الوسائل و المصالح بـ 11.6 %.



• تطور نفقات التنمية بـ 36.2 % إلى موفى ماي 2015 لتبلغ بذلك نسبة انجاز في حدود 19 % من التقديرات مقابل 17 % في نفس الفترة من سنة 2014. غير أن هذه النسبة ( 19 % ) تبقى دون المستوى المنتظر ( 42 % ) .

• تسديد مبلغ 2004 م د بعنوان خدمة الدين إلى موفى ماي 2015 (1267 م د بعنوان الأصل و 737 م د بعنوان الفائدة).

### على مستوى التوازن

• تسجيل عجز في حدود 100 م د خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2015 مقابل فائض بـ 71 م د خلال نفس الفترة من سنة 2014.

• تطور حجم المديونية إلى موفى ماي 2015 بـ 8.3 % بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014 حيث ارتفع من 38325 م د إلى 41495 م د.

5 - و يحوصل الجدول الموالي النتائج المسجلة إلى موفى ماي 2015 مقارنة مع التقديرات من جهة و النتائج المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2014 من جهة أخرى.

5 أشهر 2015	5 أشهر 2014	2015 ق م	2014 نتائج	
----------------	----------------	-------------	---------------	--

8491.4	8434.4	21595.0	20354.8	الموارد الذاتية
% 0.7	% 12.2	% 6.1	% 1.8	
7824.7	7648.1	19820.0	18580.6	المدخلات الجبائية
% 2.3	% 20.8	% 6.6	% 13.8	
666.7	786.3	1775.0	1774.2	المدخلات غير الجبائية
*1268.9	1295.4	7405.0	6921.3	موارد الاقتراض و الخزينة
9760.3	9729.8	29000.0	27276.1	جملة الموارد
% 0.3	% 6.5	% 6.3	% 3.2	

7756.7	7684.3	23870.0	22422.3	التفقات دون خدمة الدين
% 0.9	% 10.9	% 6.5	% 1.9	
6587.1	6651.6	17970.0	17268.4	نفقات التصرف
% 1.0-	% 9.6	% 4.1	% 1.0-	
1102.4	809.6	5800.0	4769.3	نفقات التنمية
% 36.2	% 4.6-	% 21.6	% 8.5	
67.2	223.1	100.0	384.6	القروض و التسبيقات
2003.6	2045.5	5130.0	4853.8	خدمة الدين
% 2.0-	% 7.3-	% 5.7	% 10.1	
9760.3	9729.8	29000.0	27276.1	جملة النفقات
% 0.3	% 6.5	% 6.3	% 3.2	

99.0-	70.6	4391.0-	4039.1-	النتيجة (+) / العجز (-)
		% 4.9-	% 4.9-	النسبة من الناتج المحلي
41495	38325	47306	40807	حجم الدين العمومي
		% 52.9	% 49.4	النسبة من الناتج المحلي

\* دون اعتبار قرض السوق المالية 1892 م د الذي تم سحبه في جانفي 2015

#### IV. مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2015

6 - على ضوء النتائج المسجلة خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية و المتعلقة بالتوازنات الكلية عامة و بالمالية العمومية خاصة، فقد بات من الضروري **مراجعة التوازنات و تحيينها للأخذ بعين الاعتبار** تطور المناخ العام و ما تميز به من مستجدات تم تسجيلها منذ بداية السنة و ملائمة مستوى بعض المؤشرات و الفرضيات مع المستوى المتوقع من جهة و إعطاء الأولوية للجانب الأمني و محاربة الإرهاب من جهة أخرى.

7 - و تتعلق هذه الملاءمة بالخصوص بالعناصر التالية :

- **مراجعة نسبة النمو** بالأسعار القارة بالتخفيض من 3 % مقدرة إلى حدود 1.0 % لكامل السنة 2015 .
- اعتماد فرضية معدل **سعر النفط** في مستوى 62 دولار للبرميل عوضا عن 95 دولار مقدرة أوليا و هي ما يعادل 66 دولار لبقية السنة باعتبار المعدل المسجل 58 دولار إلى موفى جوان 2015 .
- اعتماد **معدل سعر صرف الدولار** في حدود 1.950 دينار عوضا عن 1.800 دينار مقدرة أوليا أي ما يعادل 1.959 دينار لبقية السنة باعتبار المعدل المسجل 1.939 دينار إلى موفى جوان 2015.
- رصد اعتمادات إضافية بعنوان الاستثمارات في مجال الدفاع العسكري و الأمني و الديواني لمحاربة الإرهاب.
- رصد اعتمادات إضافية لتغطية **الزيادة في الأجور و الترفيع** في منحة العائلات المعوزة و المنح الجامعية.
- رصد اعتمادات لبرنامج **الدعم الاقتصادي** في حدود 660 م د على 3 سنوات.

8 - و على هذا الأساس ، تفضي التعديلات المقترحة إلى النتائج التالية :

### المدخل الجبائية

9 - بناء على النتائج المسجلة و الفرضيات المقترحة في إطار التحيين ، ينتظر أن تبلغ الإستخلاصات الجبائية في سنة 2015 ما قدره **18510 م د** مسجلة بذلك **نقصا بـ 1310 م د** بالرجوع إلى التقديرات و تراجعاً بنسبة 0.4 % بالمقارنة مع نتائج 2014.

بيان المقايض	2015		2014
	ق م ت	ق م	
الأداءات المباشرة	<b>803-</b>	<b>7868</b>	<b>8168</b>
		<b>-%3.7</b>	<b>%14,7</b>
الضريبة على الدخل	91+	4520	4095
		%10.4	%10,5
الضريبة على الشركات البترولية	635-	955	1792
		<b>-%46,7</b>	<b>%6,5</b>
الضريبة على الشركات غير البترولية	259-	2393	2281
		%4.9	%32,0
الأداءات غير المباشرة	<b>507-</b>	<b>10 642</b>	<b>10 413</b>
		<b>%2.2</b>	<b>%13,1</b>
المعاليم الديوانية	44-	800	809
		<b>-%1.1</b>	<b>%11,0</b>
الأداء على القيمة المضافة	306-	5032	5106
		<b>-%1.4</b>	<b>%14,7</b>
المعلوم على الإستهلاك	-	1841	1685
		%9.2	%1,7
الأداءات والمعاليم الأخرى	-157	2969	2 813
		%5.6	%18,8
مجموع المدخل الجبائية	<b>-1310</b>	<b>18 510</b>	<b>18 581</b>
		<b>-%0.4</b>	<b>%13,8</b>

**10 -** و يفسر النقص الصافي المتوقع ( 1310 م د ) بعوامل ايجابية و عوامل سلبية مبينة كما يلي :

الإيجابية	السلبية	العوامل
	- 640 م د	• انخفاض الجباية البترولية نتيجة لانخفاض أسعار النفط و ارتفاع سعر صرف الدولار.
	- 461 م د	• انخفاض النمو من 3.0 % إلى 1.0 %
	- 394 م د	• نقص المردود المقدر في قانون المالي الأصلي لبعض الإجراءات مثل أتاوة المغادرة ،
+ 110 م د		• استخلاص بصفة متأخرة لقسط من المساهمة الاستثنائية لسنة 2014
+ 75 م د		• مداخيل إضافية مرتبطة بالزيادة في الأجور
+ 185 م د	- 1495 م د	<b>المجموع</b>

### المداخيل غير الجبائية

**11 -** تم تحيين المداخيل غير الجبائية لسنة 2015 دون اعتبار فصل عمليات تسويق المحروقات بـ 1748 م د أي بنقص صافي بـ 27 م د بالمقارنة مع التقديرات ( 1775 م د ).

**12 -** و باعتبار **فصل عمليات تسويق المحروقات** المقدر تأثيره المحين بـ 894 م د، ترتفع المداخيل غير الجبائية المحينة إلى **2642 م د** مقابل **1775 م د** مقدرة في قانون المالية الأصلي أي بزيادة صافية هامة تبلغ **867 م د** ناتجة أساسا عن اعتماد **فصل عمليات تسويق المحروقات** الذي كما هو مبين بالجدول الموالي :

2015			2014	بيان المقابيض	
الفصل	الفارق	ق م ت			ق م
	195	745	550	503.4	-عائدات المساهمات منها :
	275	275	-	-	• المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية
	80-	170	250	176.8	• البنك المركزي
	487	487	-	-	-مداخيل النفط
	132	44-	198	242	-أتاوة عبور الغاز
	97	308	211	368.4	-الهبات الخارجية
	-	200	200	92	-مداخيل المصادرة
	30	160.1	130.1	165.9	-استخلاص أصل القروض
	102	543.9	441.9	523	-مداخيل أخرى
<b>894</b>	<b>867</b>	<b>2642</b>	<b>1775</b>	<b>1774.2</b>	<b>جملة المداخيل غير الجبائية</b>
		48.9%	2,1%	51,7%	

13 - و يحوصل الجدول التالي الزيادة الصافية المتوقعة ( 867 م د ) على مستوى المداخيل غير الجبائية .

894		• فصل عمليات تسويق المحروقات
487	-	- مداخيل تسويق النفط المحلي
275	-	- مرابيح المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية
	-	- فارق بعنوان تثمين الغاز الجزائري ( السعر العالمي عوضا عن 90.8 د / ط م ن )
132	176-	• انخفاض كمية الغاز الجزائري العابر للتراب التونسي من 12.7 مليار متر مكعب إلى حوالي 7 مليار متر مكعب
	80-	• نقص في مرابيح البنك المركزي.
97		• تعبئة هبة من الجزائر
132		• بنود أخرى
		<b>المجموع</b>
	<b>- 256 م د</b>	<b>+ 1123 م د</b>

### موارد الاقتراض

**14 -** تم تحيين موارد الاقتراض لسنة 2015 في حدود 6748 م د مقابل 7405 م د مقدرة. و من المتوقع أن تتأتى هذه الموارد مبدئيا من الإقتراض الداخلي لحد 1116 م د بواسطة رقاع خزينة و من الإقتراض الخارجي لحد 5632 م د .

**15 -** و حسب المؤشرات المتوفرة حاليا، ينتظر أن تتم تعبئة موارد الإقتراض الخارجي المدرجة ضمن مشروع قانون المالية التكميلي ( 5632 م د ) بعنوان البنود التالية :

- برنامج دعم الميزانية : 3176 م د
- السوق المالية : 1892 م د
- مشاريع الدولة و القروض المحالة : 564 م د

**16 -** و يحوصل الجدول الموالي توزيع الإقتراض المحين لسنة 2015

الفارق	ق م ت بالدينار (بالعملة)	موفى ماي 2015	ق م بالدينار (بالعملة)	
1884-	1116	654	3000	I موارد الاقتراض الداخلي
1227+	5632	2365	4405	II موارد الاقتراض الخارجي
656+	3176	297	2520	• برنامج دعم الميزانية البنك الدولي
193+ 560M\$	1092		500M\$ 900	البنك الافريقي للتنمية
30+ 200M\$	390		200M\$ 360	الاتحاد الاروبي
-32 200M€	436	216	200M€ 468	صندوق النقد الدولي
190+ M\$503.5	982		440M\$ 792	صندوق النقد العربي
81 42M\$	81	81	-	الجزائر
195 100 M\$	195		-	• السوق المالية العالمية
1097 1000M\$	1892	1892	442 M\$ 796	• القروض المباشرة و القروض المحالة
- 290M\$	564	176	314M\$ 565	• الصكوك
525-	-	-	291M\$ 525	الجملة
657-	6748	3020	7405	



## نفقات التصرف

17 - تم تحيين نفقات التصرف لسنة 2015 في حدود 17702 م د مقابل 17970 م د مقدرة أي بتخفيض صاف بلغ 268 م د ناتج عن العوامل التالية :

2015			2014	بيان المقايض
الفارق	ق م ت	ق م		
434	11631	11197	10541	+الأجور
75 -	1024	1099	936	-وسائل المصالح
510 -	3232	3742	4154	-الدعم
30	1530	1500	1417	المواد الأساسية
540 -	1286	1826	2353	المحروقات والكهرباء
-	416	416	384	النقل
117 -	1815	1932	1638	-النفقات الأخرى
<b>268 -</b>	<b>17702</b>	<b>17970</b>	<b>17268</b>	<b>جملة نفقات التصرف</b>

18 - و يحوصل الجدول الموالي أهم العوامل التي يتوقع أن تفضي إلى اقتصاد صافي في نفقات التصرف لسنة 2015 بـ 268 م د.

بالتخفيض	بالزيادة	
	<b>585</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الزيادة في الأجور بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية</li> <li>-تفعيل بعض الاتفاقيات القطاعية</li> <li>-برنامج عام للزيادة بعنوان سنة 2014</li> <li>-تعديلات في نفقات التأجير .</li> </ul>
	135	
	450	
151-	-	
75 -	-	
<b>540 -</b>	<b>30</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اقتصاد في نفقات وسائل المصالح</li> <li>• الدعم</li> <li>• التدخلات دون الدعم</li> <li>• النفقات الطارئة و غير الموزعة</li> </ul>
<b>40-</b>	<b>78</b>	
<b>155-</b>	-	
<b>961 م د -</b>	<b>693 م د</b>	
	<b>268- م د</b>	<b>المجموع الصافي</b>

**19 -** و بخصوص الإقتصاد في النفقات المتوقع على مستوى دعم المحروقات والكهرباء و المقدر بحوالي 540 م د ، فهو ناتج بالأساس عن مفعول مزدوج لانخفاض سعر النفط و ارتفاع سعر صرف الدولار و ذلك على أساس الفرضيات المعتمدة في إطار المراجعة من جهة و اعتماد فصل تسويق المحروقات من جهة أخرى.

و يحوصل الجدول الموالي إنعكاس مختلف العوامل :

بالتخفيض	بالزيادة	
-	-	• انخفاض أسعار النفط ( من 95 دولار إلى 62 دولار)
- 2244 م د	413 م د	• ارتفاع سعر صرف الدولار (من 1.8 دينار إلى 1.95 دينار)
-	356 م د	• عدم تجسيم برنامج تعديل الأسعار المبرمج
-	41 م د	• ارتفاع حجم الكميات الموردة
-	894 م د	• فصل تسويق المحروقات
- 2244 م د	1704 م د	<b>المجموع</b>
- 540 م د		<b>الصافي</b>

**20 -** أما عملية فصل تسويق المحروقات بين الشركات ، فإن اعتمادها ضمن التحيين يأتي تجسيما لتوصيات جلستي العمل الوزاريين المنعقدتين بتاريخ 21 ماي و 30 ديسمبر 2014. و تتمثل هذه العملية في :

- تحمل STIR لكلفة توريد و شراء النفط المحلي بالسعر العالمي (عوضا عن 50 دينار/ البرميل)
- تحمل STEG لكلفة توريد الغاز الطبيعي و احتساب ثمن غاز الأتاوة على أساس السعر العالمي (عوضا عن 90.8 دينار/ ط م ن )
- و في المقابل ، تتولى ETAP دفع مستحقات الخزينة ( مداخيل النفط و مرابيح)

و تعتبر عملية الفصل بين الشركات عملية بيضاء باعتبار أن انعكاسها على الميزانية يتمثل في دعم إضافي لتغطية الأعباء الإضافية على مستوى STIR و STEG يقابله موارد غير جبائية إضافية بنفس الحجم.

و تجدر الإشارة أن تأثير عملية فصل تسويق المحروقات تراجع من 1451 م د مقدرة إلى 894 م د محينة أي انخفاض بـ 557 م د يفسر أساسا بانخفاض أسعار النفط و ارتفاع سعر صرف الدولار.

## نفقات التنمية

**21 - تم تحيين نفقات التنمية لسنة 2015 في حدود 5264 م د مقابل 5800 م د** مقدرة على أساس النتائج المسجلة خلال الأشهر الأولى و رصد اعتمادات إضافية للمؤسسة العسكرية و الأمنية و الديوانية في إطار دعم الإمكانيات لمجابهة الإرهاب و السوق الموازية و التهريب من جهة، و تخصيص 175 م د بعنوان القسط الأول من برنامج الدعم الإقتصادي لمساعدة و دعم المؤسسات الإقتصادية و القطاعات المتضررة من جهة أخرى .

22 - و يتضمن برنامج الدعم الاقتصادي المقترح التدخلات التالية :

2017	2016	2015	الجملة	
-	160	80	240	• اعتمادات للولايات لدفع الحركة الاقتصادية .....
90	80	30	200	• وضع خط لإعادة تمويل قروض وإعادة قروض تصرّف
10	10	5	25	• وضع خط لتمويل تدخلات شركات الاستثمار الجهوية.....
10	10	5	25	• بعث آلية لضمان قروض الاستثمار.....
10	10	10	30	• بعث آلية ضمان لمنح تغطية استثنائية لتمويل المؤسسات الاقتصادية بالولايات الداخلية.....
25	25	10	60	• برنامج استحداث نسق إحداث المشاريع .....
-	30	30	60	• مناب الدولة من الترفيع في رأس مال بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة.....
10	5	5	20	• بعث آلية ضمان لتغطية قروض التصرف لفائدة النزول السياحية.....
155	330	175	660	المجموع

### خدمة الدين العمومي

23 - من المتوقع أن يسجل اقتصاد في خدمة الدين العمومي بحوالي 310 م د متأت من :

• ارتفاع الفائدة لحد 45 م د مرتبط بإصدار القرض الرقاعي ( 1 مليار دولار)

• انخفاض الأصل بـ 355 م د تبعا أساسا لتعويض خطين في 2014 .

24 - و بناءا على ما سبق ذكره، يقترح تنقيح التقديرات الأولية كما يلي :

2015			2014	الفرضيات
الفارق	ق م ت	ق م	نتائج	
% 2.0 -	% 1.0	% 3.0	% 2.3	النمو
33.00 -	62.00	95.00	99.00	معدل سعر اليرميل
0.150 +	1.950	1.800	1.700	معدل سعر صرف الدولار
443 -	21 152	21 595	20355	الموارد الذاتية
1 310 -	18 510	19 820	18 581	-المداخل الجبائية
867 +	2 642	1 775	1 774	-المداخل غير الجبائية
657-	6 748	7 405	6 921	موارد الإقتراض و الخزينة
<b>1 100-</b>	<b>27 900</b>	<b>29 000</b>	<b>27 276</b>	<b>مجموع الموارد</b>
790 -	23 080	23 870	22422	نفقات التصرف و التنمية
268 -	17 702	17 970	17 268	-نفقات التصرف
(540-)	(1 286)	(1 826)	(2 353)	(منها دعم المحروقات)
536-	5264	5 800	4 769	-نفقات التنمية
14 +	114	100	385	-قروض و تسبقات الخزينة
310 -	4 820	5 130	4 854	خدمة الدين العمومي
45 +	1 750	1 705	1 511	-الفائدة
355 -	3 070	3 425	3 343	-الأصل
<b>1 100-</b>	<b>27 900</b>	<b>29 000</b>	<b>27 276</b>	<b>مجموع النفقات</b>
205+	4 186-	4 391-	4 039-	العجز
	% 4.8-	% 4.9-	% 4.9-	النسبة من الناتج
	45 400	47 306	40 807	حجم الدين العمومي
	% 51.9	% 52.9	% 49.4	النسبة من الناتج

## 25 - و تتميز الميزانية التكميلية المقترحة بالخصائص التالية :

- **الواقعية** المتبعة على مستوى الفرضيات المعدلة والمتعلقة بالخصوص بنسق النمو ومستوى الأسعار العالمية ومستوى سعر الصرف.
- **دعم الشفافية** بإبراز حجم تدخلات الدولة الجمالية خاصة على مستوى دعم المحروقات دون اللجوء إلى عمليات المقاصة بين الموارد و النفقات.
- التدرج نحو **هيكل حقيقية** لتدخلات الدولة حيث :

- تتجلى الأولويات المعتمدة من خلال التوزيع الوظيفي لنفقات الدولة و التي تتماشى و تتلاءم مع الظرف الأمني و الإجتماعي والإقتصادي للبلاد في مجابهتها لظاهرة الإرهاب والتفريب من جهة ودعم التنمية بالجهات الداخلية من جهة أخرى.

- يستأثر عنصر **الأجور** بالمناب الأوفر من تدخلات الدولة إذ يبلغ حوالي **50 %** من جملة النفقات دون خدمة الدين العمومي و **13.3 %** من الناتج المحلي.

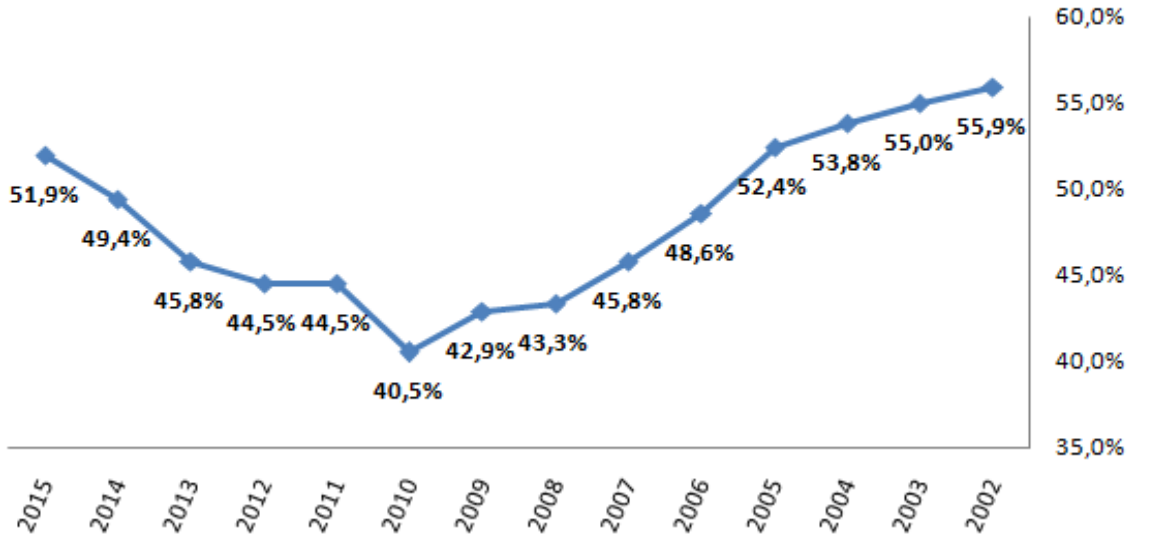
- ينحصر مناب **النفقات المخصصة للتنمية** في حدود **23 %** من جملة النفقات دون خدمة الدين العمومي و **6.0 %** من الناتج المحلي.

- **تبقى نفقات الدعم** في مستوى مرتفع رغم تراجعها بـ **22 %** ( 4154 م د في 2014 و 3232 م د محينة لسنة 2015 ) و تراجع وزنها من جملة النفقات من **15 %** في 2014 إلى **12 %** في 2015 و كذلك من الناتج المحلي من **5 %** في 2014 إلى **3.7 %** في 2015 مما يستوجب الإسراع في استكمال إصلاح منظومة الدعم و تصويبه نحو المستحقين الحقيقيين.

## 26 - و تفضي هذه النتائج إلى :

- حصر عجز الميزانية في مستوى 4186 م د أو حوالي 4.8 % من الناتج المحلي الإجمالي المحين مقابل 4391 م د مقدر بقانون المالية الأصلي أو 4.9 % من الناتج المحلي.
- تجاوز حجم الدين العمومي عتبة 50 % ليبلغ مستوى 51.9 % من الناتج المحلي في موفى 2015 مقابل 52.9 % مقدرة بقانون المالية الأصلي.
- و يتوزع حجم الدين العمومي لحد 66 % بعنوان الدين الخارجي و لحد 34 % بعنوان الدين الداخلي.

### تطور نسبة الدين العمومي من الناتج



## 27 - تبقى التوازنات المقترحة رهينة لتطور المؤشرات و الفرضيات المعتمدة خلال السداسي الثاني من السنة الجارية.

و تجدر الإشارة أنه حسب المعطيات المتوفرة و باعتبار فصل عمليات التسويق وبالرجوع إلى مستوى 62 دولار للبرميل و 1.950 دينار للدولار، فإن :

- كل إرتفاع أو إنخفاض بدولار/ برمیل سنویا یترتب عنه **كفة إضافیة** أو اقتصاد على المیزانیة فی حدود **39 م د** (كفة : +85 م د / موارد : +46 م د)
- كل إرتفاع أو إنخفاض بـ **10 ملیمات للدولار** یترتب عنه **كفة إضافیة** أو اقتصاد على المیزانیة فی حدود **20 م د** (كفة : +35 م د موارد : +15 م د)

الفصل الأول:



نقحت الفصول 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 7 و 8 من القانون عدد 59 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ديسمبر 2014 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2015 كما يلي :

### الفصل الأول (جديد):

يرخص بالنسبة إلى سنة 2015 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية الدولة المقابيض المتأتية من الأداءات والضرائب والمعاليم والأتاوات والمداخيل المختلفة والقروض بما جمته 27 786 000 000 دينار مبوبة كما يلي:

دينار	19 926 200 000	- موارد العنوان الأول
دينار	7 072 000 000	- موارد العنوان الثاني
دينار	787 800 000	- موارد الحسابات الخاصة في الخزينة

وتوزع هذه المداخيل وفقا للجدول " أ " الملحق بهذا القانون.

### الفصل 2 (جديد) :

يضببط مبلغ الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة بالنسبة إلى سنة 2015 بـ 787 800 000 دينار وفقا للجدول " ب " الملحق بهذا القانون.

### الفصل 3 (جديد) :

يُضبط مبلغ اعتمادات الدفع لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة  
2015 بما قدره 27 786 000 000 دينار مبنية حسب الأجزاء والأقسام  
كما يلي:

### الجزء الأول: نفقات التصرف

دينار	11 630 969 000	القسم الأول : التأجير العمومي
دينار	1 024 361 000	القسم الثاني : وسائل المصالح
دينار	4 701 994 000	القسم الثالث : التدخل العمومي
دينار	150 876 000	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة
<b>دينار</b>	<b>17 508 200 000</b>	<b>جملة الجزء الأول:</b>

### الجزء الثاني: فوائد الدين العمومي

دينار	1 750 000 000	القسم الخامس : فوائد الدين العمومي
<b>دينار</b>	<b>1 750 000 000</b>	<b>جملة الجزء الثاني:</b>

### الجزء الثالث: نفقات التنمية

دينار	2 400 513 000	القسم السادس : الاستثمارات المباشرة
دينار	1 439 856 000	القسم السابع : التمويل العمومي

القسم الثامن : نفقات التنمية الطارئة

دينار 365 151 000

القسم التاسع : نفقات التنمية المرتبطة بالموارد

دينار 464 480 000

الخارجية الموظفة

---

دينار 4 670 000 000

جملة الجزء الثالث:

### الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي

دينار 3 070 000 000

القسم العاشر : تسديد أصل الدين العمومي

---

دينار 3 070 000 000

جملة الجزء الرابع:

### الجزء الخامس: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

القسم الحادي عشر : نفقات الحسابات الخاصة في

دينار 787 800 000

الخزينة

---

دينار 787 800 000

جملة الجزء الخامس:

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول " ت " الملحق بهذا القانون.

#### الفصل 4 (جديد) :

يحدد المبلغ الجملي لاعتمادات برامج الدولة — 5 658 135 000 دينار بالنسبة إلى سنة 2015.

وتوزع هذه الاعتمادات حسب البرامج والمشاريع وفقا للجدول "ث" الملحق بهذا القانون .

#### الفصل 5 (جديد) :

يضبط مبلغ اعتمادات التعهد للجزء الثالث: "نفقات التنمية لميزانية الدولة" بالنسبة إلى سنة 2015 بما قدره 6 840 180 000 دينار موزعة حسب الأقسام كما يلي:

#### الجزء الثالث: نفقات التنمية

دينار	3 289 675 000	الاستثمارات المباشرة	القسم السادس
دينار	1 849 571 000	التمويل العمومي	القسم السابع
دينار	814 234 000	نفقات التنمية الطارئة	القسم الثامن
دينار	886 700 000	نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	القسم التاسع
دينار	<b>6 840 180 000</b>	<b>جملة الجزء الثالث:</b>	

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول " ج " الملحق بهذا القانون.

#### الفصل 7 (جديد) :

تضبط موارد ونفقات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة 2015 بما قدره 918 786 000 دينار وفقا للجدول " ح " الملحق بهذا القانون.

#### الفصل 8 (جديد) :

يضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه لوزير المالية لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بمقتضى الفصل 62 من مجلة المحاسبة العمومية — 125 000 000 دينار بالنسبة إلى سنة 2015.

## مساندة المؤسسات الاقتصادية لضمان استمرارية نشاطها

### الفصل 2 :

تتكفل الدولة بوضع خط بمبلغ 200 مليون دينار يعهد لوزارة المالية التصرف فيه ويخصص لإعادة تمويل قروض إعادة الجدولة وقروض التصرف التي تمنحها مؤسسات القرض التي لها صفة بنك، لفائدة المؤسسات الاقتصادية خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى 31 ديسمبر 2017.

وتنتفع بهذا الخط المؤسسات الاقتصادية التي :

- ◀ شهدت تراجعا في رقم معاملاتها لسنة 2014 بـ 20% على الأقل مقارنة بسنة 2013،
- ◀ تمسك محاسبة مطابقة للتشريع المحاسبي للمؤسسات،
- ◀ قدّمت مطلبا للانتفاع بهذا الخط في إطار برنامج إعادة هيكلة.

ولا يطبق هذا الفصل على المؤسسات:

- ◀ الخاضعة لإجراءات القانون عدد 34 لسنة 1995 المؤرخ في 17 أبريل 1995 المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية،
- ◀ التي توقفت عن النشاط لمدة تزيد عن سنتين،
- ◀ التي صدر في شأنها حكم نهائي للإيفاء بتعهداتها تجاه مؤسسات القرض.

### الفصل 3:

تحدث آلية خاصة لضمان قروض طويلة ومتوسطة المدى وقروض الاستغلال والمساهمات لتمويل مشاريع الإحداث والتوسعة التي تنجزها المؤسسات الاقتصادية غير المغطاة بألية ضمان حاليا خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى 31 ديسمبر 2017 بنسبة تغطية بين 50% و75%.

ويخصص مبلغ 25 م د على موارد ميزانية الدولة لفائدة هذه الآلية ويعهد بالتصرف فيها إلى الشركة التونسية للضمان بمقتضى اتفاقية تبرم مع وزارة المالية.

#### الفصل 4 :

تتكفل الدولة بتدعيم موارد نظام ضمان القروض المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الصناعة والخدمات والمساهمات في رأس مالها لمنح تغطية استثنائية من 75% إلى 90% بالنسبة لضمان القروض طويلة ومتوسطة المدى والمساهمات لتمويل استثمارات الإحداث والتوسعة التي تنجزها خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى 31 ديسمبر 2017 المؤسسات الاقتصادية المنتسبة بالولايات الداخلية.

ويخصص مبلغ 30 م د على موارد ميزانية الدولة لفائدة هذه الآلية ويعهد بالتصرف فيها إلى الشركة التونسية للضمان بمقتضى اتفاقية تبرم مع وزارة المالية.

#### الفصل 5 :

تنتفع بأحكام الفصول من 2 إلى 4 من هذا القانون المؤسسات الاقتصادية من غير النزل السياحية ومن غير المؤسسات الناشطة في القطاع المالي والقطاع التجاري وقطاع البعث العقاري المعد للسكن والتي :

- لا يفوق عدد مواطن الشغل فيها 300 ؛
- لا يتعدى مجموع موازنتها 30 م.د أو لا يتعدى رقم معاملاتها 100 م.د.

## مساندة المؤسسات الاقتصادية لضمان استمرارية نشاطها

### شرح الأسباب (الفصول من 2 إلى 5)

تسعى الحكومة لمعاوضة مجهودات المؤسسات الاقتصادية قصد مجابهة الظرف الحالي لمواصلة نشاطها والعمل على استرجاع هذه المؤسسات لنسق نشاطها العادي ودفعه من جديد بالإضافة إلى المحافظة على ديمومتها وطاقاتها التشغيلية ودفع نسق الاستثمار. كما تسعى سياسات وتوجهات الدولة في مجال تمويل التنمية والاستثمار خاصة في مناطق التنمية الجهوية إلى إرساء أسس لهيكل تمويل متكامل يشمل كافة حاجيات المؤسسة من قروض ومساهمات وضمان يمكن من استقطاب وتوجيه التمويلات بصفة ناجعة نحو الجهات في إطار نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وحاجيات كل جهة.

لهذا الغرض يقترح وضع برنامج استثنائي لدعم هذه المؤسسات الاقتصادية يتضمن جملة من الإجراءات الهادفة إلى تمكين هذه المؤسسات من تحسين نفاذها إلى تمويل حاجياتها بما في ذلك المال المتداول.

وتتمثل الإجراءات المقترحة لهذا البرنامج في ما يلي:

1- تكفل الدولة بوضع خط بمبلغ 200 مليون دينار لتحسين السيولة لدى القطاع البنكي يخصص لإعادة تمويل قروض إعادة الجدولة وقروض التصرف التي تمنحها لها مؤسسات القرض خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى 31 ديسمبر 2017. ويعهد لوزارة المالية بالتصرف في هذا الخط الذي سيتم وضعه على ذمة كافة البنوك بمقتضى منشور البنك المركزي التونسي.

وتنتفع بهذا الخط المؤسسات الاقتصادية التي :

- ◀ شهدت تراجعاً ملحوظاً في نشاطها أدى إلى تراجع رقم معاملاتها لسنة 2014 بما لا يقل عن 20% مقارنة بسنة 2013،
- ◀ تمسك محاسبة طبقاً للتشريع المحاسبي للمؤسسات،
- ◀ قدمت مطلباً للانتفاع بهذا الخط في إطار برنامج إعادة هيكلة.



ويقترح ألا يشمل هذا الإجراء المؤسسات التي :

- تخضع لإجراءات القانون عدد 34 لسنة 1995 المؤرخ في 17 أبريل 1995 المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية،
- توقفت عن النشاط لمدة تزيد عن سنتين،
- صدر في شأنها حكم نهائي للإيفاء بتعهداتها تجاه مؤسسات القرض.

2- تفعيل وتوسيع مجال تدخلات آليات الضمان الموجودة، من خلال:

\* إحداث آلية ضمان جديدة لتشمل قروض طويلة ومتوسطة المدى و قروض الاستغلال والمساهمات بالنسبة لمشاريع الإحداث والتوسعة التي تنجزها المؤسسات الاقتصادية غير المغطاة بآلية ضمان حاليا خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى 31 ديسمبر 2017 بنسبة تغطية بين 50 % و 75 % وتمول هذه الآلية على ميزانية الدولة بتخصيص اعتماد بقيمة 25 م د. ويعهد بالتصرف فيها إلى الشركة التونسية للضمان بمقتضى اتفاقية تبرم مع وزير المالية.

\* منح تغطية إضافية استثنائية من 75% إلى 90% من قبل الشركة التونسية للضمان بالنسبة لإحداث وتوسيع المؤسسات المعنية بالبرنامج والمنتصبة بالولايات الداخلية ذات الأولوية خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى 31 ديسمبر 2017 مع اقتراح تخصيص اعتمادات على ميزانية الدولة بقيمة 30 م د لفائدة نظام ضمان القروض المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الصناعة والخدمات والمساهمات في رأس مالها وذلك قصد المحافظة على توازناته المالية وتدعيم تدخلاته.

هذا ويقترح حصر الإجراءات في :

- المؤسسة الاقتصادية التي تستجيب للشروط التالية:

- لا يفوق عدد مواطن الشغل فيها 300 ؛
  - لا يتعدى مجموع موازنتها 30 م د أو لا يتعدى رقم معاملاتها 100 م د.
- هذا ويقترح استثناء من هذا الإجراء النزل السياحية باعتبار أفرادها ضمن مشروع هذا القانون بإجراءات خصوصية كما يقترح استثناء المؤسسات الناشطة في القطاع المالي والقطاع التجاري و قطاع البعث العقاري المعد للسكن.

وباعتبار ظرفية واستثنائية الإجراءات يقترح العمل بها إلى موفى 2017.

## دفع نسق الاستثمار

### الفصل 6 :

تتولى الدولة إحداث برنامج لاستحثاث نسق إحداث المشاريع وخلق مواطن الشغل يمتد على 3 سنوات وذلك عبر الآليات التالية:

- ورشات المبادرة،
- قروض مساهمة دون فائدة،
- المرافقة والمتابعة بعد الإحداث لمدة سنة.

ويخصص مبلغ 60 م د على موارد ميزانية الدولة لفائدة هذا البرنامج وتضبط كيفية وشروط التصرف فيه والانتفاع به بمقتضى اتفاقية تبرم في الغرض بين وزارة المالية والمؤسسة البنكية المعنية.

### الفصل 7 :

يرخص لوزير المالية القائم في حق الدولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك في حدود مائة مليون دينار ( 100 م د).

### الفصل 8 :

تتكفل الدولة بوضع خط بمبلغ 25 م د لتدعيم موارد شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية الجهوية. ويعهد بالتصرف في هذا الخط إلى صندوق الودائع والأمانات بمقتضى اتفاقية تبرم في الغرض مع وزارة المالية تضبط شروط الانتفاع بالخط المذكور وكيفية التصرف فيه .

## دفع نسق الاستثمار

### شرح الأسباب

#### (الفصول من 6 إلى 8)

يهدف معاضدة دور بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة على تمويل المؤسسات الاقتصادية ودفع نسق الاستثمار خاصة بمناطق التنمية الجهوية وفي إطار التمشي الرامي إلى دعم الأسس المالية لهياكل التمويل التي وضعتها الدولة لتمويل الاستثمارات بالجهات، يقترح دعم موارد بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي يمثل أهم ممولي هذه الاستثمارات من خلال الزيادة في رأس ماله من 100 مليون دينار إلى 200 مليون دينار. وتندرج هذه الزيادة في إطار مخطط أعمال سيمكّن البنك من التحكم في المخاطر ومراجعة سياسة التمويلات وتطوير النظام المعلوماتي والعمل على تعزيز وتكثيف المراقبة والمتابعة للمشاريع التي يمولها. و من شأن هذه الإجراءات أن تمكّن البنك من تدعيم دوره في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة و دفع نسق الاستثمار من خلال إسناد قروض تصل إلى 1 م د بمفرده عوضاً عن 300 أ د حالياً.

ويستوجب مواكبة الدولة لهذه الزيادة في حدود حقوق الأفضلية الراجعة لها (60%) مجهود مالي بـ 60 مليون دينار ويرفع المجهود المالي للدولة إلى 100 مليون دينار في صورة عدم مواكبة بقية المساهمين لهذه الزيادة.

كما يقترح تكفل الدولة بوضع خط بمبلغ 25 م د لتدعيم موارد شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية جهوي لتمكين المؤسسات الاقتصادية من استكمال حاجيتها من الأموال الذاتية. ويقترح أن يتولى صندوق الودائع والأمانات التصرف في هذا الخط بمقتضى اتفاقية تبرم مع وزارة المالية تضبط شروط الانتفاع بالخط المذكور وكيفية التصرف فيه.

ولمزيد التأكيد على إرادة الحكومة لتدعيم النمو الاقتصادي بالولايات خاصة منها: مدنين، تطاوين، قابس، قبلي، توزر، قفصة، القصرين، سيدي بوزيد، القيروان، الكاف، سليانة، جندوبة، باجة وزغوان، وفي إطار استحداث نسق الاستثمار بهذه الجهات خاصة أنها تشكو من عدة صعوبات أدت إلى تدني نسق

الاستثمارات فيها، يقترح إحداث برنامج استثنائي على مدى 3 سنوات يرمي إلى الترفيع من نسق إحداث المشاريع ، ويتضمن البرنامج الآليات التالية:

- ورشات المبادرة،
- قروض مساهمة دون فائدة،
- المرافقة والمتابعة بعد الإحداث لمدة سنة.

وتقدر كلفة البرنامج بـ 60 م د على موارد ميزانية الدولة.

ويقترح ضبط كيفية الانتفاع بالبرنامج وشروط التصرف في الخط بمقتضى اتفاقية تبرم في الغرض بين وزارة المالية والمؤسسة البنكية المعنية.

## دفع التشغيل والحد من البطالة

### الفصل 9 :

(1) يتواصل العمل بأحكام الفصل 4 من القانون عدد 1 لسنة 2012 المؤرخ في 16 ماي 2012 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 وحسب نفس الشروط على الانتدابات بصفة قارة لطالبي شغل لأول مرة من حاملي الجنسية التونسية المتحصلين على شهادة وطنية جامعية أو على مؤهل التقني السامي والتي تتم خلال الفترة الممتدة من غرة جويلية 2015 إلى 31 ديسمبر 2017.

(2) تنتفع المؤسسات الناشطة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ في القطاعات المنصوص عليها بمجلة تشجيع الاستثمارات بأحكام المطة الثانية من الفقرة 2 من الفصل 24 من القانون عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 19 أوت 2014 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 وذلك بالنسبة إلى الانتدابات المنجزة خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى 31 ديسمبر 2017.

## دفع التشغيل والحد من البطالة

### شرح الأسباب (الفصل 9)

سعيًا لتشجيع مؤسسات القطاع الخاص على انتداب طالبي الشغل تمّ، في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2012 وقانون المالية لسنة 2014، سن اجراءات تحفيزية تمكّن المؤسسات الناشطة في إطار مجلة تشجيع الاستثمارات والتي تقوم بعمليات انتداب طالبي شغل لأول مرة من حاملي الجنسية التونسية من :

- طرح إضافي من أساس الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات في حدود 50% من مبلغ الأجر المدفوعة للأجراء المنتدبين دون أن يتجاوز الطرح 3000 دينار سنويا عن كل أجير،

- الإعفاء من الأداء على التكوين المهني ومن المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بعنوان الأجر المدفوعة إلى المنتدبين المعنيين،

- تكفّل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الإجتماعي بعنوان الأجر المدفوعة للمعنيين بالأمر.

وتمنح هذه الامتيازات لمدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتداب دون احتساب فترة التربص ضمن هذه المدة.

وتم حصر هذه الامتيازات في عمليات الانتداب التي تتم خلال سنوات 2012 و 2013 و 2014 مع إمكانية سحبها على عمليات الانتداب التي تتم بعد 31 ديسمبر 2014 وذلك إذا تعلّقت بمتربصين في إطار عقود تربص الإعداد للحياة المهنية أو عقود التأهيل والإدماج المهني مبرمة خلال الفترة 2012-2014.

هذا، وفي إطار مواصلة التمشي الرامي إلى التشجيع على التشغيل في ظل تواصل الظروف الاقتصادية الاستثنائية الصعبة التي تمر بها البلاد التونسية، يقترح مواصلة العمل بهذه الأحكام التفاضلية خلال الفترة الممتدة من غرة جويلية 2015 إلى 31 ديسمبر 2017 بالنسبة إلى الإنتدابات بصفة قارة لطالبي الشغل

لأول مرة من حاملي الجنسية التونسية المتحصلين على شهادة وطنية جامعية أو على مؤهل تقني سامي ، مع سحب الأحكام التفاضلية المذكورة على الانتدابات التي تتم بعد 31 ديسمبر 2017 لمتربصين في إطار عقود تربصات الإعداد للحياة المهنية أو عقود التأهيل والإدماج المهني مبرمة خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2017.

من ناحية أخرى، وللتشجيع على بعث المشاريع وخلق مواطن الشغل تم بمقتضى الفصل 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 منح الاستثمارات الجديدة المنجزة في إطار مجلة تشجيع الاستثمارات والمصرّح بها خلال سنتي 2014 و 2015 والتي تدخل طور النشاط الفعلي قبل غرة جانفي 2017 اعتماد جبائي يحتسب بنسبة 10 % من مبلغ الأجرور والمرتببات الراجعة إلى المنتدبين خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2014 إلى غاية 31 ديسمبر 2016 يطرح من الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات لمدة الثلاث سنوات الأولى للنشاط ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي.

في هذا الإطار، ومواصلة لنفس التمشي الرامي إلى التشجيع على التشغيل، يقترح توسيع الامتياز المذكور أعلاه ليشمل الانتدابات التي تقوم بها المؤسسات الناشطة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ وذلك خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى 31 ديسمبر 2017 .

## سحب إعفاء توظيف الرهون العقارية من الترخيص المسبق على مؤسسات التمويل الصغير

### الفصل 10 :

تضاف بعد عبارة " مؤسسات القرض " الواردة بالفصل 7 من الأمر المؤرخ في 4 جوان 1957 المتعلق بالعمليات العقارية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة بالفصل 34 من القانون عدد 123 المؤرخ في 28 ديسمبر 2001 المتعلق بقانون المالية لسنة 2002 العبارة التالية :

ومؤسسات التمويل الصغير



## سحب إعفاء توظيف الرهون العقارية من الترخيص المسبق على مؤسسات التمويل الصغير

### شرح الأسباب (الفصل 10)

طبقا لأحكام الأمر العلي المؤرخ في 4 جوان 1957 المتعلق بالعمليات العقارية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة يستوجب توظيف الرهون في صورة تواجد طرف أجنبي في العقد الإدلاء بترخيص مسبق من والي الجهة الكائن فيها العقار.

وتمّ بموجب القانون عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 28 ديسمبر 2001 إعفاء عقود تكوين الرهون لفائدة مؤسسات القرض من رخصة الوالي،

و باعتبار أنّ مؤسسات التمويل الصغير تمارس نشاطا ماليا يرتكز بالأساس على منح القروض على غرار مؤسسات القرض الخاضعة لأحكام القانون عدد 65 لسنة 2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 المتعلق بمؤسسات القرض، وقصد ملاءمة التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الناشطة في نفس القطاع، يقترح سحب الإعفاء من رخصة الوالي لعقود تكوين الرهون على عقود الرهون المبرمة لفائدة مؤسسات التمويل الصغير وذلك باستثناء المتعاملين معها من ذوي الجنسيات الأجنبية من تقديم نفس الرخصة.

## إعفاء المنتجات في قطاع النسيج والجلود والأحذية ذات المنشأ التونسي والمعاد توريدها في إطار اتفاقية تبادل حرّ من المعاليم الديوانية

### الفصل 11 :

تعفى المنتجات التي تحصّلت على صفة المنشأ التفاضلي التونسي بمقتضى اتفاقية تبادل حرّ والتي تمّ تصديرها، من دفع المعاليم الديوانية المستوجبة عند إعادة توريدها من البلد المتعاقد شريطة أن تكون مصحوبة بوسيلة إثبات المنشأ التفاضلي مسلّمة من السلطات الديوانية ببلد التصدير، وفقا لأحكام اتفاقية التبادل الحرّ، تشهد فيها بأنّ السلع التي تمّ إعادة توريدها هي نفس السلع التي تمّ تصديرها.

## إعفاء المنتجات في قطاع النسيج والجلود والأحذية ذات المنشأ التونسي والمعاد توريدها في إطار اتفاقية تبادل حرّ من المعاليم الديوانية

### شرح أسباب (الفصل 11)

تنشط بعض المؤسّسات التونسية في التصنيع وذلك في إطار شراكة مع عدّة علامات عالمية كبرى لكن تطرأ بعض الصعوبات عند إعادة توريد منتجاتها المتحصّلة على المنشأ التونسي من قبل مورّدين وتجارّ تونسيين، ذلك أنّ العلامات العالمية تعتمد على قواعد لوجيستية تتولّى تجميع المنتجات من المؤسّسات الصناعية المنتسبة بمختلف البلدان ثمّ تقوم بدورها بإعادة توزيعها على حرفائها بمختلف بلدان العالم بما فيها تونس وبالتالي فإنّ وضع هذه المنتجات الصناعية للاستهلاك ببلادنا يتطلّب المرور بهذه المراكز لأسباب فنية ولوجيستية.

وقصد مساعدة المؤسّسات ذات المعاملات الشفافة وخاصة منها الصناعية الناشطة في قطاع النسيج والجلود والأحذية والتي تتولّى توريد منتجات ذات منشأ تونسي، وتلافيا لإعطاء أفضلية للمنتجات المصنّعة بالخارج، وخاصة بالدول التي تربطنا بها اتفاقيات تبادل حرّ ولمساعدة المؤسّسات الصناعية في القطاع على مجابهة ظاهرة التهريب، يقترح إعفاء المنتجات المصنّعة بتونس في قطاع النسيج والجلود والأحذية والمتحصّلة على المنشأ التفاضلي بمقتضى إحدى اتفاقيات التبادل الحرّ من دفع المعاليم الديوانية المستوجبة عند إعادة توريدها من البلد المتعاقد وذلك شريطة استظهار المورد بوسيلة إثبات منشأ مسلّمة من السلطات الديوانية ببلد التصدير تشهد فيها بأنّ البضائع الموردّة هي نفسها التي تمّ تصديرها من البلاد التونسية.

## إعفاء المؤسسات المصدرة كلياً من دفع مصاريف المراقبة الحيوانية

### الفصل 12 :

تعفى المؤسسات المصدرة كلياً والعاملة تحت نظام التحويل للتصدير الكلي والمتوقفة عن النشاط من دفع المبالغ المتخلّدة بذمتها بعنوان مصاريف المراقبة الحيوانية وذلك في صورة استعادة نشاطها قبل 31 ديسمبر 2016.

ويستوجب الإعفاء تقديم المؤسسة المعنية مطلب في الغرض لمصالح الديوانة المختصة مرفوقاً بمؤيدات تثبت استعادة نشاطها.

## إعفاء المؤسسات المصدرة كلياً من دفع مصاريف المراقبة الهيوانية

### شرح أسباب (الفصل 12)

تخضع المؤسسات المصدرة كلياً والعاملة تحت نظام التحويل للتصدير الكلي إلى مراقبة ديوانية مستمرة طبقاً لمقتضيات مجلة تشجيع الاستثمارات وكذلك مجلة الديوانة، وتتحمّل تبعاً لذلك مصاريف المراقبة الهيوانية.

هذا ويبلغ عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط حوالي 2000 مؤسسة وهو ما يعادل ثلث مجموع المؤسسات المصدرة كلياً المنتسبة بتونس والعاملة تحت نظام التحويل للتصدير الكلي.

وباعتبار أن عديد المؤسسات المتوقفة عن النشاط ترغب في استعادة نشاطها إلا أن الديون المتخلّدة بدمتها بعنوان مصاريف المراقبة الهيوانية تشكّل عائقاً لذلك، يقترح التخلي عن هذه الديون لفائدة المؤسسات الراغبة في استعادة النشاط وذلك من أجل إعطائها دفعا وإعادة إدماجها في الدورة الاقتصادية.

ويقترح ربط الإعفاء بتقديم المؤسسة المعنية لمطلب في الغرض مرفوقاً بمؤيدات تثبت استعادة النشاط.

تخصيص نسبة الأداء على القيمة المضافة بـ12% لخدمات الإنترنت القار

### الفصل 13 :

تعويض عبارة " المسداة من قبل مزودي خدمات الإنترنت والمراكز العمومية للإنترنت المرخص لها وفقا للتشريع الجاري به العمل" الواردة بالعدد 14 من الجدول "ب" مكرر الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة بالعبارة التالية :

القار المسداة من قبل مشغلي شبكات الاتصالات ومزودي خدمات الإنترنت والمراكز العمومية للإنترنت المرخص لها وفقا للتشريع الجاري به العمل

## تخصيص نسبة الأداء على القيمة المضافة بـ12% لخدمات الإنترنت القار

### شرح الأسباب (الفصل 13)

طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل تخضع خدمات الإنترنت المسداة من قبل مزودي خدمات الإنترنت والمراكز العمومية للإنترنت المرخص لها وفقا للتشريع الجاري به العمل للأداء على القيمة المضافة بنسبة 12% في حين تخضع الخدمات المذكورة للأداء على القيمة المضافة بنسبة 18% إذا تم إسداؤها من قبل مزودين ومراكز غير مرخص لها في ذلك. وتطبق نسبة 18% كذلك على خدمات الإنترنت القار المسداة من قبل مشغلي شبكات الاتصالات.

هذا وباعتبار التراجع الملحوظ على مستوى استعمال خدمات الإنترنت القار منذ سنة 2011 تبعا لإعتماد النظام المزدوج للتعاقد، يقترح تعميم نسبة الأداء على القيمة المضافة بـ 12% على كل خدمات الإنترنت القار المسداة من قبل مشغلي شبكات الاتصالات ومزودي خدمات الإنترنت والمراكز العمومية للإنترنت المرخص لها وفقا للتشريع الجاري به العمل.

## برنامج استثنائي لإنقاذ المؤسسات السياحية والصناعات التقليدية

### الفصل 14:

يمكن لمؤسسات القرض التي لها صفة بنك أن تتخلى كلياً أو جزئياً عن خطايا التأخير و عن الفوائض الموظفة على الفوائض المحتسبة بداية من غرة جانفي 2011 والمتخلدة بذمة النزل السياحية التي قدمت برنامج إعادة هيكلة شامل يتضمن الجانب المالي والتجاري ويأخذ بعين الاعتبار استثمارات التجديد وبرنامج جدولة القروض المتخلدة بذمتها بعد التخلي، وذلك إذا كانت النزل السياحية:

- غير متوقفة عن النشاط،
- غير مصنفة طبقاً للترتيب الجاري بها العمل قبل موفى ديسمبر 2010،
- غير خاضعة لأحكام ال قانون عدد 34 لسنة 1995 المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية،
- وضعيتها الجبائية ووضعيتها تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مسواة.

كما يمكن لمؤسسات القرض التي لها صفة بنك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها بالفصل 15 من هذا القانون أن تتخلى لفائدة النزل السياحية المذكورة عن قسط من الفوائض العادية وعن خطايا التأخير وعن الفوائض الموظفة على الفوائض المتخلدة بذمتها بصرف النظر عن تاريخ احتسابها إذا استوجب برنامج إعادة الهيكلة ذلك لتحقيق توازنها المالي ودون أن يشمل التخلي كلفة الموارد المتعلقة بالقروض المسندة لها.

### الفصل 15:

تحدث لجنة مكونة من ممثلين عن وزارة المالية ووزارة السياحة والبنك المركزي التونسي والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية يترأسها وزير المالية أو من فوض له وزير المالية في ذلك. تتولى اللجنة دراسة ملفات طلب تخلي النزل السياحية المنصوص عليها بالفصل 14 من هذا القانون عن قسط من الفوائض العادية وعن خطايا التأخير وعن الفوائض الموظفة على الفوائض المتخلدة بذمتها والمودعة لديها قبل موفى جويلية 2016.



تعقد اللجنة جلساتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك بحضور رئيسها وجوبا وعضوين على الأقل وتتخذ قراراتها بعد التثبت من قدرة المؤسسة والشريك المرجعي على تسديد المبلغ موضوع طلب التخلي من عدمه وتكون قراراتها بأغلبية الأصوات، وفي صورة تساوي الأصوات أو في صورة الاختلاف يكون صوت الرئيس مرجّحا.

تبّلع اللجنة قراراتها بالقبول أو بالرفض إلى المؤسسة المعنية بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ.

## الفصل 16:

لا يمكن أن يؤدي تطبيق أحكام الفصل 14 من هذا القانون إلى المطالبة باسترجاع المبالغ المدفوعة إلى مؤسسات القرض قبل دخول ه ذا القانون حيز التطبيق.

## الفصل 17:

يطالب النزل السياحي المنتفع بالتخلي بمقتضى أحكام الفصل 14 من هذا القانون في صورة عدم خلاص ثلاثة أقساط، بدفع المبالغ المتخلى عنها مع مراعاة الترايب الجاري بها العمل.

## الفصل 18:

يمكن لمؤسسات القرض التي لها صفة بنك أن تشطب من حساباتها خطايا التأخير والفوائض الموظفة على الفوائض والفوائض العادية والتي لم تتضمنها إيراداتها والتي تتخلى عنها في إطار الفصل 14 من هذا القانون قبل موفى ديسمبر 2016.

ويستوجب الشطب توفر الشروط التالية:

- أن يكون قرار الشطب صادرا عن مجلس إدارة أو مجلس مراقبة مؤسسة القرض،

- أن ترفق مؤسسات القرض المذكورة التصريح السنوي بالضريبة على الشركات لسنة الشطب بقائمة مفصلة في المبالغ المشطوبة وتاريخ احتسابها وهوية المدينين بها ومعرفة الجبائي.

ولا يمكن أن تؤدي عملية الشطب إلى الترفيع أو إلى التخفيض في النتيجة الجبائية لسنة الشطب.

وتدمج المبالغ التي تم شطبها والتي يتم استخلاصها ضمن محاصيل مؤسسة القرض للسنة التي يتم فيها الاستخلاص.

## الفصل 19:

تحدث آلية خاصة لضمان القروض المسندة من قبل مؤسسات القرض المنصوص عليها بالقانون عدد 65 لسنة 2001 المتعلق بمؤسسات القرض لفائدة المؤسسات الناشطة في ميادين الإيواء والتنشيط السياحي ووكالات الأسفار صنف "أ" والمطاعم السياحية المصنفة ، وتشمل هذه الآلية ضمان قروض جديدة تسدد على مدة سبع سنوات منها سنتين إمهال وتخصص لتمويل حاجيات التصرف والاستغلال خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

يخصص مبلغ بـ 20 م د على موارد ميزانية الدولة لفائدة هذه الآلية ويعهد بالتصرف فيها إلى الشركة التونسية للضمان بمقتضى اتفاقية تبرم مع وزارة المالية.

## الفصل 20:

تنتفع النزل السياحية التي شهدت تراجعاً في رقم معاملاتها خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2015 بـ 30% على الأقل مقارنة بالثمانية أشهر الأولى لسنة 2014 والتي تحافظ على كل أعوانها بتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للأعوان من الجنسية التونسية خلال الفترة الممتدة من غرة جويلية 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

وتضبط طرق وإجراءات إسناد هذا الامتياز بمقتضى أمر حكومي.

## الفصل 21 :

1) تضاف إلى الفقرة III من الجدول "ب" الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة الأعداد من 14 إلى 23 الآتي نصها:

14. الخدمات المسداة من قبل مؤسسات النزول بما في ذلك الأنشطة المندمجة بها من إيواء وخدمات المطاعم وإستهلاك على عين المكان وتنشيط.
15. خدمات العلاج بماء البحر وبالمياه المعدنية.
16. استغلال المخيمات السياحية طبقا لكراس شروط مصادق عليه بقرار من الوزير المشرف على القطاع.
17. الرحلات والجولات المنظمة داخل البلاد التونسية من قبل وكالات الأسفار.
18. عمليات البيع المتعلقة بالإيواء بالنزل المنجزة من قبل وكالات الأسفار.
19. الخدمات المتعلقة بالغوص البحري والنزهات البحرية.
20. معاليم الدخول للحدائق المختصة في تربية الحيوانات.
21. استغلال ملاعب الصولجان.
22. ألعاب التسلية داخل الفضاءات الترفيهية.
23. كراء أماكن الرسو بالموانئ الترفيهية.

2) تلغى أحكام الأعداد من 2 إلى 9 وأحكام العددين 16 و 17 من الفقرة II من الجدول "ب مكرر" الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة .

## الفصل 22 :

تلغى أحكام الفصل 36 من القانون عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 19 أوت 2014 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 4 لسنة 2015 المؤرخ في 16 مارس 2015 والمتعلق بإحداث معلوم مغادرة البلاد التونسية.

## برنامج استثنائي لإنقاذ المؤسسات السياحية والصناعات التقليدية

### شرح الأسباب (الفصول من 14 إلى 22)

شهدت المؤسسات السياحية والصناعات التقليدية خلال السنوات الأربعة الأخيرة صعوبات عديدة مرتبطة بالوضع السياسي والاقتصادي والأمني الذي مرت به البلاد خلال هذه الفترة. هذا وقد أثرت العمليات الإرهابية التي شهدتها باردو في مارس 2015 وسوسة في جوان 2015 سلبا على القطاع إلى حد أن أصبح مهددا بالانهيار والإفلاس.

لذلك، يقترح وضع برنامج متكامل لإنقاذ هذه المؤسسات بما يمكنها من استعادة نشاطها وتيسير نفاذها إلى مصادر التمويل. ويتمحور هذا البرنامج حول العناصر الأساسية التالية:

### I. إجراءات لفائدة النزل السياحية وهي المؤسسات السياحية التي تقدم خدمات الإيواء وتؤمن جملة من الخدمات في فضاءات مشتركة معدة للغرض ومفتوحة للعموم

- التخفيف من عبء الديون البنكية المتخلدة بذمتها من خلال تخلي مؤسسات القرض:

- كليا أو جزئيا عن خطايا التأخير والفوائض الموظفة على الفوائض المحتسبة بداية من غرة جانفي 2011 اعتبارا للظروف الخاصة التي مرت بها البلاد وبروز الصعوبات الظرفية التي جابهها القطاع منذ ذلك التاريخ وذلك شريطة تقديم المؤسسة برنامج إعادة هيكلة متكامل يشمل الجانب المالي والتجاري ومصاريف التجديد، ويقترح حصر الإجراءات في المؤسسات :

- غير المتوقفة عن النشاط،
- غير المصنفة طبقا للتراتب الجاري بها العمل قبل موفى ديسمبر 2010،

- غير الخاضعة لأحكام ال قانون عدد 34 لسنة 1995  
المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات  
اقتصادية،

- والتي قامت بتسوية وضعيتها الجبائية ووضعيتها تجاه  
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- عن قسط من الفوائض العادية وعن خطايا التأخير وعن الفوائض  
الموظفة على الفوائض بصرف النظر عن تاريخ احتسابها إذا  
استوجب برنامج إعادة الهيكلة ذلك بهدف تحقيق توازنها المالي  
وذلك بعد موافقة اللجنة المحدثة للغرض، على أن لا يشمل التخلي  
كافة الموارد المتعلقة بالقروض.

ويقترح إحداث لجنة مكوّنة من ممثلين عن وزارة المالية ووزارة السياحة  
والبنك المركزي التونسي والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية  
يعهد إليها دراسة الملفات المتعلقة بطلب التخلي عن الفوائض العادية وعن خطايا  
التأخير وعن الفوائض الموظفة على الفوائض بصرف النظر عن تاريخ احتسابها  
يترأسها وزير المالية أو من فوض له وزير المالية في ذلك. وتتخذ قراراتها بعد  
التثبت من قدرة المؤسسة والشريك المرجعي على تسديد المبلغ موضوع طلب  
التخلي من عدمه.

هذا ويقترح مطالبة النزل السياحي بتسديد المبالغ المتخلى عنها في صورة  
عدم إيفائه بالتزاماته تجاه مؤسسة القرض بالنسبة لثلاثة أقساط مع مراعاة  
التراتب الجاري بها العمل.

هذا وباعتبار أن تخلي مؤسسات القرض عن المبالغ المذكورة لا يحول دون  
مطالبتها طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل من دمج هذه المبالغ ضمن قاعدة  
الضريبة لسنة الشطب، يقترح لضمان نجاح عملية إنقاذ هذه المؤسسات، تمكين  
مؤسسات القرض من شطب من حساباتها المبالغ المتخلى عنها لفائدة المؤسسات  
المذكورة دون أن يكون لذلك أية تبعات جبائية حيث لا تطالب مؤسسات القرض  
بدمجها ضمن محاصيلها الخاضعة للضريبة ولا يمكنها المطالبة بطرح الخسارة  
الناجبة عن التخلي.

وبهدف تيسير النفاذ إلى مصادر التمويل للمؤسسات السياحية يقترح إحداث آلية خاصة لضمان القروض المسندة من قبل مؤسسات القرض المنصوص عليها بالقانون عدد 65 لسنة 2001 المتعلق بمؤسسات القرض لفائدة المؤسسات الناشطة في ميادين الإيواء والتنشيط السياحي ووكالات الأسفار صنف "أ" والمطاعم السياحية المصنفة، وتشمل هذه الآلية ضمان قروض جديدة تسدد على مدة سبع سنوات منها سنتين إمهال وتخصص لتمويل حاجيات التصرف و الاستغلال خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

ويقترح أن يخصص مبلغ بـ 20 م د على موارد ميزانية الدولة لفائدة هذه الآلية على أن يعهد بالتصرف فيها إلى الشركة التونسية للضمان بمقتضى اتفاقية تبرم مع وزارة المالية.

وسعى إلى إقرار إجراءات ظرفية لمساندة النزل السياحية التي شهدت تراجعاً في رقم معاملاتها بنسبة لا تقل عن 30% خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2015 مقارنة بالثمانية أشهر الأولى لسنة 2014 مما أثر على نشاطها لأسباب متصلة مباشرة بالوضع الاستثنائي الذي تعرفه البلاد وبهدف مساعدتها على مواصلة نشاطها في أحسن الظروف والمحافظة على مواطن الشغل المحدثه، يقترح تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للأعوان من الجنسية التونسية لفائدة النزل السياحية التي تحافظ على جميع أعوانها وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جويلية 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2016. ويقترح ضبط طرق وإجراءات الانتفاع بهذا الامتياز بمقتضى أمر حكومي.

من ناحية أخرى وعلاوة على كل الإجراءات المقترحة لفائدة المؤسسات المذكورة، وبهدف التخفيض من كلفة اسداء الخدمات المتعلقة بالسياحة وبالتالي تشجيع السياح على زيارة بلادنا، يقترح :

-التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة المطبقة على القطاع السياحي بإدراجه ضمن نسبة 6 %،

-إلغاء معلوم المغادرة المحدث بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2014 والمحدد بـ 30 دينار.

## دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياحية

### الفصل 23 :

يمكن لشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية المنصوص عليها بالقانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 02 أوت 1988 المتعلق بشركات الاستثمار كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة ولشركات التصرف في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية المنصوص عليها بمجلة مؤسسات التوظيف الجماعي الصادرة بالقانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001 استعمال رأس المال المحرّر والمبالغ الموظفة لديها في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية والحصص المحرّرة في رأس مال المؤسسات الاقتصادية على معنى الفصل 5 من هذا القانون والمؤسسات السياحية وذلك شريطة أن يتمّ الاستعمال في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2017.

وتطبق أحكام هذا الفصل كذلك على المحاصيل التي حققتها الشركات المذكورة وشركات التصرف المشار إليها أعلاه من عمليات التقيوت أو إعادة إحالة المساهمات في المؤسسات والمشاريع المؤهلة للانتفاع بتدخلاتها.

تطبق أحكام هذا الفصل على المداخيل والأرباح التي تمّ طرحها طبقاً لأحكام الفصل 39 سابعاً والفصل 48 تاسعاً من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات مع مراعاة الضريبة الدنيا المنصوص عليها بالفصلين 12 و 12 مكرّر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989.

يستوجب الانتفاع بأحكام هذا الفصل :

- عدم التقيوت في الأسهم أو في المنايات الاجتماعية المقتناة في إطار هذا الفصل قبل موفى السنيتين المواليتين لسنة اقتنائها أو الاكتتاب فيها،
- عدم تخفيض المؤسسات المنتفعة بالاستعمال في رأس مالها لمدة 5 سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية لسنة الاستعمال باستثناء حالة التخفيض لاستيعاب الخسائر.

## الفصل 24 :

يمكن للمؤسسات والمنشآت العمومية من غير مؤسسات القرض ، التي تتخلى عن الخطايا المستوجبة على الديون المتخذة بذمة المؤسسات الاقتصادية على معنى الفصل 5 من هذا القانون وبذمة المؤسسات السياحية طرح الخطايا المذكورة لضبط نتائجها الخاضعة للضريبة للسنة التي يتم فيها التخلي والسنتين الموالتين.

تطبق أحكام هذا الفصل على الخطايا المضمنة بحسابات المؤسسات والمنشآت العمومية المذكورة إلى غاية 31 ديسمبر 2014.



## دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياحية

### شرح الأسباب (الفصلان 23 و 24)

علاوة على ما تم اقتراحه في إطار مشروع هذا القانون من إجراءات استثنائية لمساندة المؤسسات الاقتصادية التي لا يفوق عدد مواطن الشغل فيها 300 ولا يتعدى مجموع موازنتها 30 م د أو لا يتعدى رقم معاملاتها 100 م د ومن إجراءات لإنقاذ المؤسسات السياحية، ومواصلة لنفس التمشي الرامي إلى مساندة المؤسسات المذكورة لتدعيم مواردها الذاتية ومواصلة نشاطها، يقترح حث رأس مال المخاطر للتدخل في عملية إعادة هيكلتها المالية من خلال المساهمة في رأس مالها باستعمال الموارد المتوفرة لديها مع حصرها في المبالغ التي انتفعت بالامتياز الجبائي بعنوان إعادة الاستثمار المستوجب لدفع الضريبة الدنيا، على أن يتم الاستعمال في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2017.

هذا وللتخفيف من مديونية المؤسسات المذكورة تجاه المؤسسات والمنشآت العمومية (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، اتصالات تونس،...) يقترح حث هذه المؤسسات والمنشآت العمومية على التخلي لفائدتها عن الخطايا المستوجبة على الديون المتخلدة بذمتها وذلك بتمكينها من طرح الخسارة التي ستسجلها تبعا للتخلي عن هذه الخطايا من قاعدة الضريبة على الشركات مع منحها الاختيار لطرح هذه الخسارة على ثلاثة سنوات. على أن يتم التخلي قبل 31 ديسمبر 2017. ويتعلق الأمر بالخطايا المضمّنة بحسابات المؤسسات والمنشآت العمومية المذكورة في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2014.

ويقترح أن لا يشمل التخلي ديون مؤسسات القرض المتخلدة بذمة المؤسسات المذكورة أعلاه باعتبار تضمن مشروع هذا القانون عديد الإجراءات التي من شأنها أن تمكّنها من النفاذ إلى التمويل عبر رأس مال المخاطر أو عبر مؤسسات القرض باعتماد آلية ضمان خاصة.

## معالجة مديونية المنتفعين بقروض سكنية مسندة في إطار البرامج الخصوصية للسكن الاجتماعي

### الفصل 25 :

تتخلى الدولة عن مبالغ الفوائض التعاقدية وفوائض التأخير الموظفة على القروض السكنية المتحصل عليها في إطار البرامج الخصوصية للسكن الاجتماعي والمسندة على موارد ميزانية الدولة أو على موارد الاقتراض الخارجية، وذلك شريطة خلاص أصل الدين في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2017 .

- يتعلق هذا الإجراء بالبرامج الخصوصية التالية :
- المشروع العمراني الثاني (2<sup>ème</sup> PDU) ،
  - المشروع العمراني الثالث (3<sup>ème</sup> PDU) ،
  - المشروع العمراني الرابع (4<sup>ème</sup> PDU) ،
  - برنامج إعادة إسكان المتضررين من الفيضانات (PRLSI) ،
  - برنامج إعادة تهيئة منطقة الحفصية،
  - المشروع العمراني الرابع HG-004B ،
  - البرنامج الوطني للقضاء على المساكن البدائية ( PNRLR ) .

ويتم ضبط إجراءات التخلي بمقتضى قرار مشترك بين الوزراء المكلفين بالمالية وبتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وبلداخية .

## معالجة مديونية المنتفعين بقروض سكنية مسندة في إطار البرامج الخصوصية للسكن الاجتماعي

### شرح الأسباب (الفصل 25)

عملت الدولة خلال فترة الثمانينات على وضع العديد من الآليات قصد تلبية حاجيات الفئات الضعيفة من خلال تركيز عدة برامج خصوصية موجهة بالأساس لقطاع السكن الاجتماعي وخاصة البرنامج الوطني للقضاء على المساكن البدائية (PNRLR) الذي تم تركيزه سنة 1986 .

وقد تم تمكين الفئات الضعيفة من قروض صغيرة الحجم ومن هبات قصد بناء أو تحسين مسكن أو شراء قطعة أرض مهياة أو اقتناء مسكن إلا أنه لم يتم خلاص هذه القروض من قبل المعنيين نظرا لمحدودية دخلهم وارتفاع نسب الفوائد الموظفة عليها مما أدى إلى تفاقم مديونيتهم لدى بنك الإسكان علاوة على عدم إمكانية تسوية الوضعية العقارية للمساكن المعنية.

على هذا الأساس وبهدف معالجة مديونية المنتفعين ب القروض السكنية ضمن البرامج المذكورة أعلاه، يقترح التخلي عن الفوائد التعاقدية وفوائد التأخير مقابل خلاص مبلغ أصل الدين وذلك نظرا للصبغة الاجتماعية لهذه القروض وطول مدتها ، باعتبار أنه تم إسنادها للفئات الاجتماعية الهشة خلال فترة الثمانينات من جهة ، ولصغر حجمها حيث أن معدل القرض لا يتجاوز 2000 دينار في بعض البرامج من جهة أخرى.

وستمكن هذه الإجراءات من تخفيف العبء عن الأسر الاجتماعية المعنية ومنحهم فرصة التصرف في عقاراتهم بأكثر مرونة من خلال الحصول على شهادات رفع اليد ، وإمكانية النفاذ إلى القروض البنكية لمواجهة حاجياتهم من خلال سحب أسمائهم من مركزية المخاطر لدى البنك المركزي التونسي.

## تيسير اقتناء المحلات المعدة للسكنى

### الفصل 26 :

تتقح أحكام العدد 4 من الفقرة I من الفصل 39 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات كما يلي:

4- الفوائض والعمولات المدفوعة بعنوان القروض المتعلقة باقتناء أو ببناء مسكن واحد لا تتعدى كلفته 150.000 دينار. تطبق هذه الأحكام على عمليات الاقتناء أو البناء في إطار عقود بيع مرابحة.

تطبق هذه الأحكام على المبالغ التي يحلّ أجل استخلاصها ابتداء من غرة جانفي 2016.

## تيسير اقتناء المحلات المعدة للسكنى

### شرح الأسباب (الفصل 26)

في إطار التخفيف من كلفة اقتناء أو بناء محلات معدة للسكن ذات الطابع الاجتماعي، تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2010 تمكين الأشخاص الطبيعيين من طرح فوائض القروض المخصصة لاقتناء أو لبناء هذا الصنف من المساكن لضبط المداخل الخاضعة للضريبة على الدخل.

ويتعلق الأمر بفوائض قروض اقتناء أو بناء المساكن الفردية أو الجماعية على معنى التشريع المتعلق بتدخلات صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء أي تلك التي لا تتجاوز مساحتها المغطاة 100 م<sup>2</sup> ولا يتجاوز ثمنها 67.500 دينار.

هذا، وتنتفع عمليات اقتناء المحلات المعدة للسكنى والتي لا تفوق قيمتها 150 ألف دينار بالمعلوم القار.

لذلك، ومواصلة لنفس التمشي الرامي إلى مساعدة الفئات الوسطى على اقتناء أو بناء محلات معدة للسكن وأخذا بعين الاعتبار لارتفاع أسعار وكلفة المساكن، يقترح تعميم طرح فوائض القروض ليشمل فوائض القروض أو هامش الربح بالنسبة إلى عقود المرابحة المخصصة لاقتناء أو لبناء مسكن وذلك بالنسبة إلى عمليات الاقتناء أو البناء التي لا تتعدى كلفته 150 ألف دينار وذلك تماشياً مع نظامها التفاضلي في مادة معالم التسجيل.

ويقترح حصر الامتياز في عملية اقتناء أو بناء مسكن واحد.

كما يقترح منح هذا الامتياز للمبالغ التي يحلّ أجل استخلاصها ابتداء من غرة جانفي 2016.

ويبين الجدول التالي النص الحالي والنص المقترح :

النص المقترح	النص الحالي
<p>مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات الفصل 39: I.</p> <p>1 - (دون تغيير) 2 - (دون تغيير) 3 - (دون تغيير) 4 – الفوائض والعمولات المدفوعة بعنوان القروض المتعلقة باقتناء أو ببناء مسكن واحد لا تتعدى كلفه 150.000 دينار. تطبق هذه الأحكام على عمليات الاقتناء أو البناء في إطار عقود بيع مرابحة.</p> <p>تطبق هذه الأحكام على المبالغ التي يحلّ أجل استخلاصها ابتداء من غرة جانفي 2016.</p>	<p>مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات الفصل 39: I.</p> <p>1 - ..... 2 - ..... 3 - ..... 4 – الفوائض المدفوعة بعنوان القروض المتعلقة باقتناء أو ببناء مسكن اجتماعي على معنى التشريع المتعلق بتدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء.</p>

**الجدول " ح "**  
**موارد المؤسسات العمومية الملحقة**  
**ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2015**  
**"حوصلة"**

بحساب الدينار

التقديرات				الأبواب
النفقات	الموارد			
	جملة الموارد	الموارد الذاتية	منحة الدولة	
447 000	447 000		447 000	2- رئاسة الجمهورية
7 366 000	7 366 000	1 063 000	6 303 000	3- رئاسة الحكومة
14 764 000	14 764 000	1 940 000	12 824 000	4- وزارة الداخلية
43 961 000	43 961 000	3 661 000	40 300 000	5- وزارة العدل
35 000	35 000		35 000	6- وزارة الشؤون الخارجية
34 643 000	34 643 000	15 250 000	19 393 000	7- وزارة الدفاع الوطني
266 000	266 000		266 000	8- وزارة الشؤون الدينية
1 627 000	1 627 000	745 000	882 000	9- وزارة المالية
40 500 000	40 500 000	40 500 000		11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
71 522 000	71 522 000	44 658 000	26 864 000	12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
1 802 000	1 802 000		1 802 000	14- وزارة التجارة
4 036 000	4 036 000	212 000	3 824 000	15- وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي
3 250 000	3 250 000	100 000	3 150 000	16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية
4 934 000	4 934 000	3 660 000	1 274 000	17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
1 050 000	1 050 000	700 000	350 000	18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة
16 962 000	16 962 000	258 000	16 704 000	20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث
				21- وزارة الشباب والرياضة
10 696 000	10 696 000	3 550 000	7 146 000	الشباب
10 830 000	10 830 000	1 972 000	8 858 000	الرياضة
				22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة
8 870 000	8 870 000	289 000	8 581 000	الطفولة
335 004 000	335 004 000	238 360 000	96 644 000	23- وزارة الصحة
9 045 000	9 045 000	2 193 000	6 852 000	24- وزارة الشؤون الإجتماعية
134 390 000	134 390 000	22 632 000	111 758 000	25- وزارة التربية
				26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
162 095 000	162 095 000	35 362 000	126 733 000	التعليم العالي
691 000	691 000	48 000	643 000	البحث العلمي
918 786 000	918 786 000	417 153 000	501 633 000	الجملة =

**الجدول " ج "**  
**إعتمادات التعهد لنفقات التنمية لميزانية الدولة**  
**لسنة 2015**

بحساب الدينار

العنوان الثاني					الأبواب
الجزء الثالث : نفقات التنمية					
جملة الجزء الثالث	القسم التاسع : نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	القسم الثامن : نفقات التنمية الطارئة	القسم السابع : التمويل العمومي	القسم السادس : الاستثمارات المباشرة	
510 000		-		510 000	1- مجلس نواب الشعب
4 843 000		-	745 000	4 098 000	2- رئاسة الجمهورية
22 225 000	18 000 000	-	3 480 000	745 000	3- رئاسة الحكومة
623 700 000		-	154 800 000	468 900 000	4- وزارة الداخلية
25 101 000		-	300 000	24 801 000	5- وزارة العدل
4 505 000		-		4 505 000	6- وزارة الشؤون الخارجية
677 669 000		-	2 850 000	674 819 000	7- وزارة الدفاع الوطني
2 715 000		-		2 715 000	8- وزارة الشؤون الدينية
187 153 000		-	97 000 000	90 153 000	9- وزارة المالية
704 451 000	30 000 000		673 606 000	845 000	10- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
2 295 000		-		2 295 000	11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
795 228 000	211 700 000		252 101 000	331 427 000	12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
78 146 000		-	63 236 000	14 910 000	13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم
21 182 000	5 400 000		12 990 000	2 792 000	14- وزارة التجارة
11 550 000		-		11 550 000	15- وزارة تكنولوجيايات الإتصال والإقتصاد الرقمي
83 721 000		-	83 071 000	650 000	16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية
1272 510 000	457 970 000		2 100 000	812 440 000	17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
145 024 000	10 000 000		131 403 000	3 621 000	18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة
279 776 000		-	278 344 000	1 432 000	19- وزارة النقل
205 666 000	102 000 000		5 575 000	98 091 000	20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث
83 700 000		-	2 000 000	81 700 000	21- وزارة الشباب والرياضة
5 235 000		-	400 000	4 835 000	22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة
196 817 000		-	4 715 000	192 102 000	23- وزارة الصحة
59 620 000		-	52 130 000	7 490 000	24- وزارة الشؤون الإجتماعية
348 339 000	40 940 000		250 000	307 149 000	25- وزارة التربية
155 965 000	10 690 000		1 845 000	143 430 000	26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
16 800 000		-	15 130 000	1 670 000	27- وزارة التكوين المهني والتشغيل
		-			28- المجلس الأعلى للقضاء
10 000 000		-	10 000 000		29- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات
1 500 000		-	1 500 000		30- هيئة الحقيقة والكرامة
814 234 000		814 234 000			31- النفقات الطارئة وغير الموزعة
<b>6840 180 000</b>	<b>886 700 000</b>	<b>814 234 000</b>	<b>1849 571 000</b>	<b>3289 675 000</b>	<b>= الجملة</b>



**الجدول " ث "**  
**اعتمادات برامج الدولة لسنة 2015**  
**"حوصلة"**

بحساب الدينار

المجموع العام	التمويل العمومي	الاستثمارات المباشرة	الأبواب
510 000		510 000	1- مجلس نواب الشعب
4 843 000	745 000	4 098 000	2- رئاسة الجمهورية
4 175 000	3 480 000	695 000	3- رئاسة الحكومة
623 700 000	154 800 000	468 900 000	4- وزارة الداخلية
24 901 000	300 000	24 601 000	5- وزارة العدل
4 505 000		4 505 000	6- وزارة الشؤون الخارجية
677 669 000	2 850 000	674 819 000	7- وزارة الدفاع الوطني
2 715 000		2 715 000	8- وزارة الشؤون الدينية
187 153 000	97 000 000	90 153 000	9- وزارة المالية
502 672 000	501 807 000	865 000	10- وزارة التنمية والتعاون الدولي
2 295 000		2 295 000	11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
1 497 561 000	565 601 000	931 960 000	12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
78 146 000	63 236 000	14 910 000	13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم
14 642 000	12 690 000	1 952 000	14- وزارة التجارة
15 945 000		15 945 000	15- وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي
83 721 000	83 071 000	650 000	16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية
647 047 000	1 770 000	645 277 000	17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
16 176 000	11 178 000	4 998 000	18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة
264 426 000	263 094 000	1 332 000	19- وزارة النقل
194 797 000	5 575 000	189 222 000	20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث
83 700 000	2 000 000	81 700 000	21- وزارة الشباب والرياضة
5 235 000	400 000	4 835 000	22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة
193 767 000	4 715 000	189 052 000	23- وزارة الصحة
59 020 000	52 130 000	6 890 000	24- وزارة الشؤون الإجتماعية
307 399 000	250 000	307 149 000	25- وزارة التربية
134 465 000	1 845 000	132 620 000	26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
15 450 000	14 870 000	580 000	27- وزارة التكوين المهني والتشغيل
			28- المجلس الأعلى للقضاء
10 000 000	10 000 000		29- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
1 500 000	1 500 000		30- هيئة الحقيقة والكرامة
<b>5 658 135 000</b>	<b>1 854 907 000</b>	<b>3 803 228 000</b>	<b>= الجملّة</b>

**الجدول " ت "**  
**نفقات ميزانية الدولة لسنة 2015**  
**اعتمادات الدفع**  
**الصفحة الثانية**

بحسب البينار

العنوان الثاني							الأبواب
جملة العنوان الثاني	الجزء الرابع		الجزء الثالث : نفقات التنمية				
	القسم العاشر تسديد أصل الدين العمومي	جملة الجزء الثالث	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم السادس: الاستثمارات المباشرة	
788 000	-	788 000	-	-	-	788 000	1- مجلس نواب الشعب
4 638 000	-	4 638 000	-	-	725 000	3 913 000	2- رئاسة الجمهورية
23 043 000	-	23 043 000	18 000 000	-	2 979 000	2 064 000	3- رئاسة الحكومة
384 730 000	-	384 730 000	-	-	113 300 000	271 430 000	4- وزارة الداخلية
40 106 000	-	40 106 000	-	-	300 000	39 806 000	5- وزارة العدل
4 158 000	-	4 158 000	-	-	-	4 158 000	6- وزارة الشؤون الخارجية
590 169 000	-	590 169 000	-	-	2 850 000	587 319 000	7- وزارة الدفاع الوطني
1 949 000	-	1 949 000	-	-	-	1 949 000	8- وزارة الشؤون الدينية
190 327 000	-	190 327 000	-	-	96 600 000	93 727 000	9- وزارة المالية
450 078 000	-	450 078 000	30 000 000	-	419 348 000	730 000	10- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
3 529 000	-	3 529 000	-	-	-	3 529 000	11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
578 436 000	-	578 436 000	103 425 000	-	237 497 000	237 514 000	12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
81 211 000	-	81 211 000	-	-	60 951 000	20 260 000	13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم
17 570 000	-	17 570 000	5 400 000	-	9 652 000	2 518 000	14- وزارة التجارة
11 306 000	-	11 306 000	-	-	-	11 306 000	15- وزارة تكنولوجيايات الإتصال والإقتصاد الرقمي
67 727 000	-	67 727 000	-	-	67 168 000	559 000	16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية
825 581 000	-	825 581 000	265 000 000	-	1 900 000	558 681 000	17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
121 219 000	-	121 219 000	4 200 000	-	110 438 000	6 581 000	18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة
245 122 000	-	245 122 000	9 715 000	-	234 850 000	557 000	19- وزارة النقل
43 875 000	-	43 875 000	-	-	5 153 000	38 722 000	20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث
81 624 000	-	81 624 000	-	-	1 500 000	80 124 000	21- وزارة الشباب والرياضة
6 121 000	-	6 121 000	-	-	160 000	5 961 000	22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة
132 203 000	-	132 203 000	-	-	3 931 000	128 272 000	23- وزارة الصحة
57 199 000	-	57 199 000	-	-	46 559 000	10 640 000	24- وزارة الشؤون الإجتماعية
167 870 000	-	167 870 000	3 490 000	-	232 000	164 148 000	25- وزارة التربية
151 458 000	-	151 458 000	25 250 000	-	2 310 000	123 898 000	26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
13 312 000	-	13 312 000	-	-	11 953 000	1 359 000	27- وزارة التكوين المهني والتشغيل
	-		-	-	-		28- المجلس الأعلى للقضاء
8 000 000	-	8 000 000	-	-	8 000 000		29- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
	-	1 500 000	-	-	1 500 000		30- هيئة الحقيقة والكرامة
365 151 000	-	365 151 000	-	365 151 000	-	-	31- النفقات الطارئة وغير الموزعة
3 070 000 000	3 070 000 000		-	-	-	-	32- الدين العمومي
7 738 500 000	3 070 000 000	4 670 000 000	464 480 000	365 151 000	1 439 856 000	2 400 513 000	= الجملة

**الجدول " ت "**  
**نفقات ميزانية الدولة لسنة 2015**  
**اعتمادات الدفع**  
**الصفحة الأولى**

بحساب البينتر

جملة العنوان الأول	العنوان الأول						الأبواب
	الجزء الثاني	الجزء الأول : نفقات التصرف					
جملة العنوان الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة الجزء الأول	القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الأول: التأجير العمومي	
21 995 000	-	21 995 000	-	875 000	2 180 000	18 940 000	1- مجلس نواب الشعب
82 781 000	-	82 781 000	-	5 823 000	15 698 000	61 260 000	2- رئاسة الجمهورية
123 919 000	-	123 919 000	-	21 989 000	8 588 000	93 342 000	3- رئاسة الحكومة
2 197 404 000	-	2 197 404 000	-	407 142 000	208 810 000	1 581 452 000	4- وزارة الداخلية
390 598 000	-	390 598 000	-	5 672 000	58 033 000	326 893 000	5- وزارة العدل
203 095 000	-	203 095 000	-	18 974 000	58 144 000	125 977 000	6- وزارة الشؤون الخارجية
1 318 198 000	-	1 318 198 000	-	23 686 000	139 134 000	1 155 378 000	7- وزارة الدفاع الوطني
84 059 000	-	84 059 000	-	10 051 000	13 314 000	60 694 000	8- وزارة الشؤون الدينية
493 254 000	-	493 254 000	-	2 060 000	37 380 000	453 814 000	9- وزارة المالية
60 193 000	-	60 193 000	-	1 411 000	7 987 000	50 795 000	10- وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي
34 627 000	-	34 627 000	-	133 000	3 137 000	31 357 000	11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
504 918 000	-	504 918 000	-	3 780 000	31 702 000	469 436 000	12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
1 320 011 000	-	1 320 011 000	-	1 286 896 000	5 099 000	28 016 000	13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم
1 597 969 000	-	1 597 969 000	-	1 549 571 000	6 997 000	41 401 000	14- وزارة التجارة
19 084 000	-	19 084 000	-	2 029 000	2 699 000	14 356 000	15- وزارة تكنولوجيا الإتصال والإقتصاد الرقمي
53 695 000	-	53 695 000	-	530 000	10 000 000	43 165 000	16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية
137 843 000	-	137 843 000	-	762 000	54 633 000	82 448 000	17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
41 788 000	-	41 788 000	-	12 510 000	4 401 000	24 877 000	18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة
434 196 000	-	434 196 000	-	416 678 000	2 343 000	15 175 000	19- وزارة النقل
141 752 000	-	141 752 000	-	38 980 000	8 593 000	94 179 000	20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث
403 098 000	-	403 098 000	-	39 844 000	15 240 000	348 014 000	21- وزارة الشباب والرياضة
85 977 000	-	85 977 000	-	14 337 000	7 358 000	64 282 000	22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة
1 496 708 000	-	1 496 708 000	-	4 990 000	100 700 000	1 391 018 000	23- وزارة الصحة
733 106 000	-	733 106 000	-	588 484 000	14 512 000	130 110 000	24- وزارة الشؤون الإجتماعية
3 831 037 000	-	3 831 037 000	-	44 725 000	93 372 000	3 692 940 000	25- وزارة التربية
1 249 881 000	-	1 249 881 000	-	167 618 000	87 184 000	995 079 000	26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
265 138 000	-	265 138 000	-	1 444 000	27 123 000	236 571 000	27- وزارة التكوين المهني والتشغيل
1 000 000	-	1 000 000	-	1 000 000	-	-	28- المجلس الأعلى للقضاء
20 000 000	-	20 000 000	-	20 000 000	-	-	29- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات
10 000 000	-	10 000 000	-	10 000 000	-	-	30- هيئة الحقيقة والكرامة
150 876 000	-	150 876 000	150 876 000	-	-	-	31- النفقات الطارئة وغير الموزعة
1 750 000 000	1 750 000 000	-	-	-	-	-	32- الدين العمومي
19 258 200 000	1 750 000 000	17 508 200 000	150 876 000	4 701 994 000	1 024 361 000	11 630 969 000	= الجملة

**الجدول " ب "**  
**تقديرات موارد الحسابات الخاصة**  
**في الخزينة لسنة 2015**

بحساب الدينار

الموارد	بيان الحسابات
3 000 000	- رئاسة الحكومة - حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة - صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية
6 700 000 2 500 000 100 000 000	- وزارة الداخلية - حساب المال المشترك للجماعات العمومية المحلية - صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات - صندوق الوقاية من حوادث المرور - صندوق التعاون بين الجماعات المحلية
13 000 000	- وزارة الدفاع الوطني - صندوق الخدمة الوطنية
100 000	- وزارة المالية - حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين
6 000 000 5 000 000	- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية - صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور - صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري
27 000 000 2 000 000 7 000 000	- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري - صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري - صندوق النهوض بجودة التمور - صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري
55 000 000 20 000 000 2 000 000	- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم - صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية - صندوق الانتقال الطاقوي - صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب
500 000	- وزارة التجارة - الصندوق العام للتعويض - صندوق النهوض بالصادرات
50 000 000	- وزارة تكنولوجيايات الإتصال والإقتصاد الرقمي - صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيايات المعلومات والإتصال
10 000 000 17 000 000	- وزارة السياحة والصناعات التقليدية - صندوق حماية المناطق السياحية - صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي
18 000 000 8 000 000	- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية - الصندوق الوطني لتحسين السكن - صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء - صندوق تنمية الطرقات السيارة
2 000 000 38 000 000	- وزارة البيئة والتنمية المستدامة - صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط - صندوق مقاومة التلوث
4 000 000	- وزارة الثقافة - صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني
17 000 000	- وزارة الشباب والرياضة - الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب
7 000 000	- وزارة الشؤون الاجتماعية - الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي - حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد
330 000 000 37 000 000	- وزارة التكوين المهني والتشغيل - الصندوق الوطني للتشغيل - صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني
787 800 000	الجملة=

**الجدول -أ-**  
**موارد ميزانية الدولة لسنة 2015**  
**الصفحة الأولى**

بحساب الدينار

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>موارد العنوان الأول</b>	
	<b>الجزء الأول : المداخل الجبائية الإعتيادية</b>	
	<b>الصنف الأول : الأداءات المباشرة الإعتيادية</b>	
	<b>1 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات</b>	
	<b>التسبقات: الخصم من المورد</b>	
11-01	المرتبات والاجور	3 575 000 000
11-02	فوائد الإيداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك	140 000 000
11-03	مداخل الاموال المنقولة	270 000 000
11-04	مكافأة ، عمولة ، وساطة ، أجور ظرفية وأكرية	471 000 000
11-05	أتاوة لغير المقيمين	68 000 000
11-06	مداخل بعنوان القيمة الزائدة العقارية	18 300 000
11-07	تسبقة على مواد الإستهلاك الموردة	193 000 000
11-08	تسبقة 1.5 % على الصفقات	566 000 000
11-09	القيم المنقولة لغير المقيمين	5 400 000
	<b>جملة 1</b>	<b>5 306 700 000</b>
	<b>2 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات</b>	
	<b>التسبقات : المبالغ المدفوعة على الحساب</b>	
12-01	الأشخاص الطبيعيين : الأرباح الصناعية والتجارية	90 000 000
12-02	الأشخاص الطبيعيين : أرباح المهن غير التجارية	50 000 000
12-03	الأشخاص المعنويين : الشركات البترولية	40 000 000
12-04	الأشخاص المعنويين : الشركات غير البترولية	743 000 000
	<b>جملة 2</b>	<b>923 000 000</b>
	<b>3 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات</b>	
	<b>التسوية :</b>	
13-01	الأشخاص الطبيعيين	117 000 000
13-02	الشركات البترولية	897 600 000
13-02مكرر	المعاليم التكميلية على كاهل شركات النفط	12 400 000
13-03	الشركات غير البترولية	389 000 000
13-04	مراييح شركات الأشخاص	2 500 000
13-05	مداخل بعنوان القيمة الزائدة العقارية	21 800 000
13-06	المساهمة الظرفية الاستثنائية	110 000 000
13-07	تسوية الوضعية الجبائية بعنوان تصاريح تصحيحية و تصاريح غير مودعة	88 000 000
	<b>جملة 3</b>	<b>1 638 300 000</b>
	<b>جملة الصنف الأول</b>	<b>7 868 000 000</b>

**الجدول - أ-**  
**موارد ميزانية الدولة لسنة 2015**  
**الصفحة الثانية**

بحساب الدينار

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>الصف الثاني : الأذاعات و المعاليم غير المباشرة الإعتيادية</b>	
	<b>1 : المعاليم الديوانية</b>	
21-01	المعاليم الديوانية عند التوريد	650 000 000
21-02	أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد	140 000 000
21-03	أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير	10 000 000
	<b>جملة 1</b>	<b>800 000 000</b>
	<b>2 : الأداء على القيمة المضافة</b>	
22-01	الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد	2 530 000 000
22-02	الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	2 502 500 000
	<b>جملة 2</b>	<b>5 032 500 000</b>
	<b>3 : معلوم الإستهلاك</b>	
23-01	معلوم الإستهلاك على البنزين و الزيوت	313 000 000
23-02	معلوم الإستهلاك على التبغ و الوقيد	412 000 000
23-03	الزيادة الخصوصية على التبغ و الوقيد	281 500 000
23-04	معلوم الإستهلاك على المشروبات الكحولية	327 500 000
23-05	معلوم الإستهلاك على منتوجات مختلفة	506 500 000
	<b>جملة 3</b>	<b>1 840 500 000</b>
	<b>4 : المعاليم على العقود و المنقولات (التسجيل)</b>	
24-01	معاليم الطابع الجبائي	367 000 000
24-02	المعاليم على الإنتقالات	285 500 000
24-03	معاليم أخرى على التسجيل	147 800 000
24-04	المعلوم الوحيد على التأمينات	116 000 000
24-05	معاليم مقابل موجبات إدارية أخرى	1 000 000
	<b>جملة 4</b>	<b>917 300 000</b>
	<b>5 : معاليم على النقل و منتوجات أخرى</b>	
25-01	المعلوم التعويضي على النقل	126 000 000
25-02	معلوم الجولان على العربات السيارة	139 000 000
25-03	معلوم طبع المصنوعات من البلاطين و الذهب و الفضة	1 000 000
	<b>جملة 5</b>	<b>266 000 000</b>
	<b>6 : المعاليم</b>	
26-02	خطايا و عقوبات صادرة في المادة الجبائية	134 200 000
26-04	إستخلاصات بعنوان الأذاعات المملغة	1 900 000
26-05	معاليم تخص بعض المنتوجات و الخدمات	14 600 000
26-06	فائض مداخيل الصناديق الخاصة على النفقات	1 050 600 000
	<b>جملة 6</b>	<b>1 201 300 000</b>
	<b>جملة الصف الثاني</b>	<b>10 057 600 000</b>
	<b>جملة الجزء الأول</b>	<b>17 925 600 000</b>

**الجدول -أ-**  
**موارد ميزانية الدولة لسنة 2015**

**الصفحة الثالثة**

بحساب الدينار

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>الجزء الثاني : المداخل غير الجبائية الإعتيادية</b>	
	<b>الصف الثالث : المداخل المالية الإعتيادية</b>	
30-01	تحويلات المنشآت العمومية و مرابيح الخزينة	810 000 000
30-02	الخطايا والعقوبات المالية الصادرة عن السلط الإدارية ومبالغ اخرى بمقتضى أحكام أو مصالحات أو بمقتضى سقوط الحق بمرور الزمن	97 000 000
30-03	ارجاع اموال من مصاريف مختلف الخدمات	5 500 000
30-04	مصاريف الادارة والتصرف والاستخلاص لفائدة الغير و مصاريف التمتع	5 000 000
30-05	استخلاص فوائد القروض	25 000 000
30-06	الاسقاطات المقبوضة بعنوان اعتمادات الرّفع و تأجيل دفع المعاليم	3 000 000
30-07	مقايض بعنوانين شتى	24 000 000
30-08	دفعات و مساهمات صناديق الضمان الإجتماعي	87 500 000
30-09	مساهمات استثنائية تطوعية	2 000 000
	<b>جملة الصف الثالث</b>	<b>1 059 000 000</b>
	<b>الصف الرابع : مداخل أملاك الدولة الإعتيادية</b>	
40-01	المرابيح الناتجة عن استغلال النفط	487 000 000
40-03	معاليم عبور الغاز	198 000 000
40-04	مداخل الغابات	10 000 000
40-05	بيع العقارات التابعة لاملاك الدولة	4 000 000
40-05 مكرر	مداخل بيع الأملاك المصادرة	200 000 000
40-06	إستخلاصات بعنوان اشغال الملك العمومي و متحصل من بيع اللقطات والحيوانات الشاردة والبضائع المهملة	3 000 000
40-07	بيع الاثاث الراجع للدولة الذي زال الانتفاع به	1 600 000
40-08	الأكرية	30 000 000
40-09	محاصيل أخرى من أملاك الدولة	8 000 000
	<b>جملة الصف الرابع</b>	<b>941 600 000</b>
	<b>جملة الجزء الثاني</b>	<b>2 000 600 000</b>
	<b>جملة موارد العنوان الأول</b>	<b>19 926 200 000</b>

**الجدول - أ -  
موارد ميزانية الدولة لسنة 2015**

**الصفحة الرابعة**

بحساب الدينار

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>موارد العنوان الثاني</b>	
	<b>الجزء الثالث : المداخيل غير الإعتيادية</b>	
50-01	الصف الف الخامس : مداخيل إسترجاع أصل القروض مداخيل إسترجاع أصل القروض	130 000 000 130 000 000
60-01	الصف الف السادس : مداخيل غير إعتيادية أخرى مداخيل التخصيص	308 000 000
60-02	مداخيل غير إعتيادية أخرى	308 000 000
	<b>جملة الجزء الثالث</b>	<b>438 000 000</b>
	<b>الجزء الرابع : موارد الإقتراض</b>	
70-01	الصف الف السابع : موارد الإقتراض الداخلي موارد الإقتراض الداخلي	1 114 000 000
80-01	الصف الف الثامن : موارد الإقتراض الخارجي موارد الإقتراض الخارجي	5 055 520 000
90-01	الصف الف التاسع : موارد الإقتراض الخارجي الموظفة موارد الإقتراض الخارجي الموظفة	464 480 000
	<b>جملة الجزء الرابع</b>	<b>6 634 000 000</b>
	<b>جملة موارد العنوان الثاني</b>	<b>7 072 000 000</b>
	<b>موارد صناديق الخزينة</b>	
100-01	الجزء الخامس : الموارد الموظفة لصناديق الخزينة الصف الف العاشر : الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	584 400 000
110-01	الصف الف الحادي عشر : الموارد غير الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة الموارد غير الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	203 400 000
	<b>جملة الموارد الموظفة لصناديق الخزينة</b>	<b>787 800 000</b>
	<b>مجموع موارد ميزانية الدولة</b>	<b>27 786 000 000</b>



**الجدول -أ-**  
**موارد ميزانية الدولة لسنة 2015**  
**الصفحة الأولى**

بحساب الدينار

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>موارد العنوان الأول</b>	
	<b>الجزء الأول : المداخل الجبائية الإعتيادية</b>	
	<b>الصنف الأول : الأذاعات المباشرة الإعتيادية</b>	
	<b>1 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات</b>	
	<b>التسبيقات : الخصم من المورد</b>	
11-01	المرتبات والاجور	3 575 000 000
11-02	فوائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك	140 000 000
11-03	مداخل الاموال المنقولة	270 000 000
11-04	مكافأة ، عمولة ، وساطة ، أجور ظرفية وأكرية	471 000 000
11-05	أتاوة لغير المقيمين	68 000 000
11-06	مداخل بعنوان القيمة الزائدة العقارية	18 300 000
11-07	تسبقة على مواد الإستهلاك الموردة	193 000 000
11-08	تسبقة 1.5 % على الصفقات	566 000 000
11-09	القيم المنقولة لغير المقيمين	5 400 000
	<b>جملة 1</b>	<b>5 306 700 000</b>
	<b>2 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات</b>	
	<b>التسبيقات : المبالغ المدفوعة على الحساب</b>	
12-01	الأشخاص الطبيعيين : الأرباح الصناعية والتجارية	90 000 000
12-02	الأشخاص الطبيعيين : أرباح المهن غير التجارية	50 000 000
12-03	الأشخاص المعنويين : الشركات البترولية	40 000 000
12-04	الأشخاص المعنويين : الشركات غير البترولية	743 000 000
	<b>جملة 2</b>	<b>923 000 000</b>
	<b>3 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات</b>	
	<b>التسوية :</b>	
13-01	الأشخاص الطبيعيين	117 000 000
13-02	الشركات البترولية	897 600 000
13-02 مكرر	المعاليم التكميلية على كاهل شركات النفط	12 400 000
13-03	الشركات غير البترولية	389 000 000
13-04	مراييح شركات الأشخاص	2 500 000
13-05	مداخل بعنوان القيمة الزائدة العقارية	21 800 000
13-06	المساهمة الظرفية الاستثنائية	110 000 000
13-07	تسوية الوضعية الجبائية بعنوان تصاريح تصحيحية و تصاريح غير مودعة	88 000 000
	<b>جملة 3</b>	<b>1 638 300 000</b>
	<b>جملة الصنف الأول</b>	<b>7 868 000 000</b>

**الجدول -أ-**  
**موارد ميزانية الدولة لسنة 2015**  
**الصفحة الثانية**

بحساب الدينار

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>الصف الثاني : الأذاعات و المعاليم غير المباشرة الإعتيادية</b>	
	<b>1 : المعاليم الديوانية</b>	
21-01	المعاليم الديوانية عند التوريد	650 000 000
21-02	أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد	140 000 000
21-03	أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير	10 000 000
	<b>جملة 1</b>	<b>800 000 000</b>
	<b>2 : الأداء على القيمة المضافة</b>	
22-01	الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد	2 530 000 000
22-02	الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	2 502 500 000
	<b>جملة 2</b>	<b>5 032 500 000</b>
	<b>3 : معلوم الإستهلاك</b>	
23-01	معلوم الإستهلاك على البنزين و الزيوت	313 000 000
23-02	معلوم الإستهلاك على التبغ و الوقيد	412 000 000
23-03	الزيادة الخصوصية على التبغ و الوقيد	281 500 000
23-04	معلوم الإستهلاك على المشروبات الكحولية	327 500 000
23-05	معلوم الإستهلاك على منتوجات مختلفة	506 500 000
	<b>جملة 3</b>	<b>1 840 500 000</b>
	<b>4 : المعاليم على العقود و المنقولات (التسجيل)</b>	
24-01	معاليم الطابع الجبائي	367 000 000
24-02	المعاليم على الإنتقالات	285 500 000
24-03	معاليم أخرى على التسجيل	147 800 000
24-04	المعلوم الوحيد على التأمينات	116 000 000
24-05	معاليم مقابل موجبات إدارية أخرى	1 000 000
	<b>جملة 4</b>	<b>917 300 000</b>
	<b>5 : معاليم على النقل و منتوجات أخرى</b>	
25-01	المعلوم التعويضي على النقل	126 000 000
25-02	معلوم الجولان على العربات السيارة	139 000 000
25-03	معلوم طبع المصنوعات من البلاتين و الذهب و الفضة	1 000 000
	<b>جملة 5</b>	<b>266 000 000</b>
	<b>6 : المعاليم</b>	
26-02	خطايا و عقوبات صادرة في المادة الجبائية	134 200 000
26-04	إستخلاصات بعنوان الأذاعات المملغة	1 900 000
26-05	معاليم تخص بعض المنتوجات و الخدمات	14 600 000
26-06	فائض مداخيل الصناديق الخاصة على النفقات	1 050 600 000
	<b>جملة 6</b>	<b>1 201 300 000</b>
	<b>جملة الصف الثاني</b>	<b>10 057 600 000</b>
	<b>جملة الجزء الأول</b>	<b>17 925 600 000</b>

**الجدول - أ -**  
**موارد ميزانية الدولة لسنة 2015**

**الصفحة الثالثة**

بحساب الدينار

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>الجزء الثاني : المداخل غير الجبائية الإعتيادية</b>	
	<b>الصف الثالث : المداخل المالية الإعتيادية</b>	
30-01	تحويلات المنشآت العمومية و مرابيح الخزينة	810 000 000
30-02	الخطايا والعقوبات المالية الصادرة عن السلط الإدارية ومبالغ اخرى بمقتضى أحكام أو مصالحات أو بمقتضى سقوط الحق بمرور الزمن	97 000 000
30-03	ارجاع اموال من مصاريف مختلف الخدمات	5 500 000
30-04	مصاريف الادارة والتصرف والاستخلاص لفائدة الغير و مصاريف التتبع	5 000 000
30-05	استخلاص فوائد القروض	25 000 000
30-06	الاسقاطات المقبوضة بعنوان اعتمادات الرفع و تأجيل دفع المعاليم	3 000 000
30-07	مقابيض بعناوين شتى	24 000 000
30-08	دفعوات و مساهمات صناديق الضمان الإجتماعي	87 500 000
30-09	مساهمات استثنائية تطوعية	2 000 000
	<b>جملة الصف الثالث</b>	<b>1 059 000 000</b>
	<b>الصف الرابع : مداخل أملاك الدولة الإعتيادية</b>	
40-01	المرابيح الناتجة عن استغلال النفط	487 000 000
40-03	معاليم عبور الغاز	198 000 000
40-04	مداخل الغابات	10 000 000
40-05	بيع العقارات التابعة لاملاك الدولة	4 000 000
40-05 مكرر	مداخل بيع الأملاك المصادرة	200 000 000
40-06	إستخلاصات بعنوان اشغال الملك العمومي و متحصل من بيع اللقطات والحيوانات الشاردة والبضائع المهملة	3 000 000
40-07	بيع الأثاث الراجع للدولة الذي زال الانتفاع به	1 600 000
40-08	الأكريية	30 000 000
40-09	محاصيل أخرى من أملاك الدولة	8 000 000
	<b>جملة الصف الرابع</b>	<b>941 600 000</b>
	<b>جملة الجزء الثاني</b>	<b>2 000 600 000</b>
	<b>جملة موارد العنوان الأول</b>	<b>19 926 200 000</b>

**الجدول - أ-**  
**موارد ميزانية الدولة لسنة 2015**

الصفحة الرابعة

بحساب الدينار

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>موارد العنوان الثاني</b>	
	<b>الجزء الثالث : المداخيل غير الإعتيادية</b>	
50-01	الصفن الخامس : مداخيل إسترجاع أصل القروض مداخيل إسترجاع أصل القروض	130 000 000 130 000 000
60-01 60-02	الصفن السادس : مداخيل غير إعتيادية أخرى مداخيل التخصيص مداخيل غير إعتيادية أخرى	308 000 000 308 000 000
	<b>جملة الجزء الثالث</b>	<b>438 000 000</b>
	<b>الجزء الرابع : موارد الإقتراض</b>	
70-01	الصفن السابع : موارد الإقتراض الداخلي موارد الإقتراض الداخلي	1 116 000 000
80-01	الصفن الثامن : موارد الإقتراض الخارجي موارد الإقتراض الخارجي	5 053 520 000
90-01	الصفن التاسع : موارد الإقتراض الخارجي الموظفة موارد الإقتراض الخارجي الموظفة	464 480 000
	<b>جملة الجزء الرابع</b>	<b>6 634 000 000</b>
	<b>جملة موارد العنوان الثاني</b>	<b>7 072 000 000</b>
	<b>موارد صناديق الخزينة</b>	
100-01	الجزء الخامس : الموارد الموظفة لصناديق الخزينة الصفن العاشر : الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	584 400 000
110-01	الصفن الحادي عشر : الموارد غير الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة الموارد غير الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	203 400 000
	<b>جملة الموارد الموظفة لصناديق الخزينة</b>	<b>787 800 000</b>
	<b>مجموع موارد ميزانية الدولة</b>	<b>27 786 000 000</b>

**الجدول -أ-**  
**موارد ميزانية الدولة لسنة 2015**  
**الصفحة الأولى**

بحساب الدينار

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>موارد العنوان الأول</b>	
	<b>الجزء الأول : المداخل الجبائية الاعتيادية</b>	
	<b>الصنف الأول : الأذاعات المباشرة الاعتيادية</b>	
	<b>1 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات</b>	
	<b>التسبيقات: الخصم من المورد</b>	
11-01	المرتبات والاجور	3 625 000 000
11-02	فوائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك	140 000 000
11-03	مداخل الاموال المنقولة	270 000 000
11-04	مكافأة ، عمولة ، وساطة ، أجور ظرفية وأكرية	471 000 000
11-05	أتاوة لغير المقيمين	68 000 000
11-06	مداخل بعنوان القيمة الزائدة العقارية	18 300 000
11-07	تسبقة على مواد الإستهلاك الموردة	193 000 000
11-08	تسبقة 1.5 % على الصفقات	566 000 000
11-09	القيم المنقولة لغير المقيمين	5 400 000
	<b>جملة 1</b>	<b>5 356 700 000</b>
	<b>2 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات</b>	
	<b>التسبيقات : المبالغ المدفوعة على الحساب</b>	
12-01	الأشخاص الطبيعيين : الأرباح الصناعية والتجارية	90 000 000
12-02	الأشخاص الطبيعيين : أرباح المهن غير التجارية	50 000 000
12-03	الأشخاص المعنويين : الشركات البترولية	40 000 000
12-04	الأشخاص المعنويين : الشركات غير البترولية	743 000 000
	<b>جملة 2</b>	<b>923 000 000</b>
	<b>3 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات</b>	
	<b>التسوية :</b>	
13-01	الأشخاص الطبيعيين	117 000 000
13-02	الشركات البترولية	897 600 000
13-02 مكرر	المعاليم التكميلية على كاهل شركات النفط	12 400 000
13-03	الشركات غير البترولية	389 000 000
13-04	مراييح شركات الأشخاص	2 500 000
13-05	مداخل بعنوان القيمة الزائدة العقارية	21 800 000
13-06	المساهمة الظرفية الاستثنائية	110 000 000
13-07	تسوية الوضعية الجبائية بعنوان تصاريح تصحيحية و تصاريح غير مودعة	88 000 000
	<b>جملة 3</b>	<b>1 638 300 000</b>
	<b>جملة الصنف الأول</b>	<b>7 918 000 000</b>

**الجدول -أ-**  
**موارد ميزانية الدولة لسنة 2015**  
**الصفحة الثانية**

بحساب الدينار

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>الصف الثاني : الأذاعات و المعاليم غير المباشرة الإعتيادية</b>	
	<b>1 : المعاليم الديوانية</b>	
21-01	المعاليم الديوانية عند التوريد	463 000 000
21-02	أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد	140 000 000
21-03	أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير	10 000 000
	<b>جملة 1</b>	<b>613 000 000</b>
	<b>2 : الأداء على القيمة المضافة</b>	
22-01	الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد	2 530 000 000
22-02	الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	2 772 000 000
	<b>جملة 2</b>	<b>5 302 000 000</b>
	<b>3 : معلوم الإستهلاك</b>	
23-01	معلوم الإستهلاك على البنزين و الزيوت	313 000 000
23-02	معلوم الإستهلاك على التبغ و الوقيد	412 000 000
23-03	الزيادة الخصوصية على التبغ و الوقيد	269 000 000
23-04	معلوم الإستهلاك على المشروبات الكحولية	327 500 000
23-05	معلوم الإستهلاك على منتوجات مختلفة	506 500 000
	<b>جملة 3</b>	<b>1 828 000 000</b>
	<b>4 : المعاليم على العقود و المنقولات (التسجيل)</b>	
24-01	معاليم الطابع الجبائي	367 000 000
24-02	المعاليم على الإنتقالات	285 500 000
24-03	معاليم أخرى على التسجيل	147 800 000
24-04	المعلوم الوحيد على التأمينات	116 000 000
24-05	معاليم مقابل موجبات إدارية أخرى	1 000 000
	<b>جملة 4</b>	<b>917 300 000</b>
	<b>5 : معاليم على النقل و منتوجات أخرى</b>	
25-01	المعلوم التعويضي على النقل	126 000 000
25-02	معلوم الجولان على العربات السيارة	139 000 000
25-03	معلوم طبع المصنوعات من البلاتين و الذهب و الفضة	1 000 000
	<b>جملة 5</b>	<b>266 000 000</b>
	<b>6 : المعاليم</b>	
26-02	خطايا و عقوبات صادرة في المادة الجبائية	134 200 000
26-04	إستخلاصات بعنوان الإداءات الملمغة	1 900 000
26-05	معاليم تخص بعض المنتوجات و الخدمات	14 600 000
26-06	فائض مداخيل الصناديق الخاصة على النفقات	1 050 600 000
	<b>جملة 6</b>	<b>1 201 300 000</b>
	<b>جملة الصف الثاني</b>	<b>10 127 600 000</b>
	<b>جملة الجزء الأول</b>	<b>18 045 600 000</b>

**الجدول -أ-**  
**موارد ميزانية الدولة لسنة 2015**

**الصفحة الثالثة**

بحساب الدينار

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>الجزء الثاني : المداخل غير الجبائية الإعتيادية</b>	
	<b>الصف الثالث : المداخل المالية الإعتيادية</b>	
30-01	تحويلات المنشآت العمومية و مرابيح الخزينة	810 000 000
30-02	الخطايا والعقوبات المالية الصادرة عن السلط الإدارية ومبالغ اخرى بمقتضى أحكام أو مصالحات أو بمقتضى سقوط الحق بمرور الزمن	97 000 000
30-03	ارجاع اموال من مصاريف مختلف الخدمات	5 500 000
30-04	مصاريف الادارة والتصرف والاستخلاص لفائدة الغير و مصاريف التتبع	5 000 000
30-05	استخلاص فوائد القروض	25 000 000
30-06	الاسقاطات المقبوضة بعنوان اعتمادات الرفع و تأجيل دفع المعاليم	3 000 000
30-07	مقايض بعناوين شتى	24 000 000
30-08	دفعات و مساهمات صناديق الضمان الإجتماعي	87 500 000
30-09	مساهمات استثنائية تطوعية	2 000 000
	<b>جملة الصف الثالث</b>	<b>1 059 000 000</b>
	<b>الصف الرابع : مداخل أملاك الدولة الإعتيادية</b>	
40-01	المرابيح الناتجة عن استغلال النفط	487 000 000
40-03	معاليم عبور الغاز	198 000 000
40-04	مداخل الغابات	10 000 000
40-05	بيع العقارات التابعة لاملاك الدولة	4 000 000
40-05 مكرر	مداخل بيع الأملاك المصادرة	200 000 000
40-06	إستخلاصات بعنوان اشغال الملك العمومي و متحصل من بيع اللقطات والحيوانات الشاردة والبضائع المهملة	3 000 000
40-07	بيع الاثاث الراجع للدولة الذي زال الانتفاع به	1 600 000
40-08	الأكريية	30 000 000
40-09	محاصيل أخرى من أملاك الدولة	8 000 000
	<b>جملة الصف الرابع</b>	<b>941 600 000</b>
	<b>جملة الجزء الثاني</b>	<b>2 000 600 000</b>
	<b>جملة موارد العنوان الأول</b>	<b>20 046 200 000</b>

**الجدول - أ-**  
**موارد ميزانية الدولة لسنة 2015**

الصفحة الرابعة

بحساب الدينار

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>موارد العنوان الثاني</b>	
	<b>الجزء الثالث : المداخيل غير الإعتيادية</b>	
50-01	الصفف الخامس : مداخيل إسترجاع أصل القروض مداخيل إسترجاع أصل القروض	130 000 000 130 000 000
60-01 60-02	الصفف السادس : مداخيل غير إعتيادية أخرى مداخيل التخصيص مداخيل غير إعتيادية أخرى	308 000 000 308 000 000
	<b>جملة الجزء الثالث</b>	<b>438 000 000</b>
	<b>الجزء الرابع : موارد الإقتراض</b>	
70-01	الصفف السابع : موارد الإقتراض الداخلي موارد الإقتراض الداخلي	2 400 000 000
80-01	الصفف الثامن : موارد الإقتراض الخارجي موارد الإقتراض الخارجي	3 709 520 000
90-01	الصفف التاسع : موارد الإقتراض الخارجي الموظفة موارد الإقتراض الخارجي الموظفة	464 480 000
	<b>جملة الجزء الرابع</b>	<b>6 574 000 000</b>
	<b>جملة موارد العنوان الثاني</b>	<b>7 012 000 000</b>
	<b>موارد صناديق الخزينة</b>	
100-01	الجزء الخامس : الموارد الموظفة لصناديق الخزينة الصفف العاشر : الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	584 400 000
110-01	الصفف الحادي عشر : الموارد غير الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة الموارد غير الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	203 400 000
	<b>جملة الموارد الموظفة لصناديق الخزينة</b>	<b>787 800 000</b>
	<b>مجموع موارد ميزانية الدولة</b>	<b>27 846 000 000</b>



**الجدول -أ-**  
**موارد ميزانية الدولة لسنة 2015**  
**الصفحة الأولى**

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>موارد العنوان الأول</b>	
	<b>الجزء الأول : المداخل الجبائية الإعتيادية</b>	
	<b>الصف الأول : الأداءات المباشرة الإعتيادية</b>	
	<b>1 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات</b>	
	<b>التسيفات: الخصم من المورد</b>	
11-01	المرتبآت والأجور	3 575 000 000
11-02	فوائد الإيداعات بالحسابات الخاصة بالإدخار لدى البنوك	140 000 000
11-03	مداخل الاموال المنقولة	270 000 000
11-04	مكافأة ، صولة ، وساطة ، أجور طرفية وأكرية	471 000 000
11-05	أتوة لغير المقيمين	68 000 000
11-06	مداخل بعنوان القيمة الزائدة المقاربية	18 300 000
11-07	تسبيقة على مواد الإستهلاك المورد	193 000 000
11-08	تسبيقة 1.5 % على الصفقات	566 000 000
11-09	القيم المنقولة لغير المقيمين	5 400 000
	<b>جملة 1</b>	<b>5 306 700 000</b>
	<b>2 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات</b>	
	<b>التسيفات : المبالغ المنقوعة على الحساب</b>	
12-01	الأشخاص الطبيعيين : الأرباح الصناعية والتجارية	90 000 000
12-02	الأشخاص الطبيعيين : أرباح المهين غير التجارية	50 000 000
12-03	الأشخاص المعنويين : الشركات البترولية	40 000 000
12-04	الأشخاص المعنويين : الشركات غير البترولية	743 000 000
	<b>جملة 2</b>	<b>923 000 000</b>
	<b>3 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات</b>	
	<b>التسوية :</b>	
13-01	الأشخاص الطبيعيين	117 000 000
13-02	الشركات البترولية	897 600 000
13-02	المعاملم التكميلية على كامل شركات النفط	12 400 000
13-03	الشركات غير البترولية	389 000 000
13-04	مربح شركات الأشخاص	2 500 000
13-05	مداخل بعنوان القيمة الزائدة المقاربية	21 800 000
13-06	المساهمة الطرلفية الاستثنائية	110 000 000
13-07	تسوية الوضعية الجبائية بعنوان تصاريح تصحيحية و تصاريح غير مودعة	88 000 000
	<b>جملة 3</b>	<b>1 638 300 000</b>
	<b>جملة الصنف الأول</b>	<b>7 868 000 000</b>

**الجدول -أ-**  
**موارد ميزانية الدولة لسنة 2015**  
**الصفحة الثانية**

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>الصنف الثاني : الأداءات و المعاملم غير المباشرة الإعتيادية</b>	
	<b>1 : المعاملم الديونانية</b>	
21-01	المعاملم الديونانية عند التوريد	650 000 000
21-02	أتوة الخدمات الديونانية عند التوريد	140 000 000
21-03	أتوة الخدمات الديونانية عند التصدير	10 000 000
	<b>جملة 1</b>	<b>800 000 000</b>
	<b>2 : الأداء على القيمة المضافة</b>	
22-01	الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد	2 530 000 000
22-02	الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	2 502 500 000
	<b>جملة 2</b>	<b>5 032 500 000</b>
	<b>3 : معلوم الإستهلاك</b>	
23-01	معلوم الإستهلاك على البنزين و الزيت	313 000 000
23-02	معلوم الإستهلاك على التبغ و الوقيد	412 000 000
23-03	الزيادة الخصومية على التبغ و الوقيد	281 500 000
23-04	معلوم الإستهلاك على المشروبات الكحولية	327 500 000
23-05	معلوم الإستهلاك على منتوجات مختلفة	506 500 000
	<b>جملة 3</b>	<b>1 840 500 000</b>
	<b>4 : المعاملم على العقود و المتقولات (التسجيل)</b>	
24-01	معاملم الطابع الجبائي	367 000 000
24-02	المعاملم على الإنتقالات	285 500 000
24-03	معاملم أخرى على التسجيل	147 800 000
24-04	المعاملم الوحيد على التأمينات	116 000 000
24-05	معاملم مقابل موجبات إدارية أخرى	1 000 000
	<b>جملة 4</b>	<b>917 300 000</b>
	<b>5 : معاملم على النقل و منتوجات أخرى</b>	
25-01	المعلوم التمويضي على النقل	126 000 000
25-02	معلوم الجولان على العربات السيارة	139 000 000
25-03	معلوم طبع المصنوعات من البلاتين و الذهب و الفضة	1 000 000
	<b>جملة 5</b>	<b>266 000 000</b>
	<b>6 : المعاملم</b>	
26-02	خطايا و عقوبات صادرة في المادة الجبائية	134 200 000
26-04	إبتخلاصات بعنوان الأداءات الملغاة	1 900 000
26-05	معاملم تخص بعض المنتوجات و الخدمات	14 800 000
26-06	فائض مداخل الصناديق الخاصة على النفقات	1 050 600 000
	<b>جملة 6</b>	<b>1 201 300 000</b>
	<b>جملة الصنف الثاني</b>	<b>10 057 600 000</b>
	<b>جملة الجزء الأول</b>	<b>17 925 600 000</b>

الجدول -أ-  
موارد ميزانية الدولة لسنة 2015

الصفحة الثالثة

رقم الفصول	بيان الموارد	تقديرات
	<b>الجزء الثاني : المداخل غير الجبائية الاعتيادية</b>	
	<b>الصف الثالث : المداخل المالية الاعتيادية</b>	
30-01	تحويلات المنشآت العمومية و مرابيح الخزينة	810 000 000
30-02	الخطايا والعقوبات المالية الصادرة عن السلط الإدارية ومبالغ اخرى بمقتضى احكام او مصالحات او بمقتضى سقوط الحق بمرور الزمن	97 000 000
30-03	ارجاع اموال من مصاريف مختلف الخدمات	5 500 000
30-04	مصاريف الادارة والتصرف والاستخلاص لفائدة الغير و مصاريف التتبع	5 000 000
30-05	استخلاص فوائد القروض	25 000 000
30-06	الاستقطات المقبوضة بعنوان اعتمادات الرقع و تأجيل دفع المعاليم	3 000 000
30-07	مقايض بعاويز شتى	24 000 000
30-08	دفعات و مساهمات صناديق الضمان الإجتماعي	87 500 000
30-09	مساهمات استثنائية تطوعية	2 000 000
	<b>جملة الصف الثالث</b>	<b>1 059 000 000</b>
	<b>الصف الرابع : مداخل املك الدولة الاعتيادية</b>	
40-01	المرايح الناتجة عن استغلال النفط	487 000 000
40-03	معاليم عبور الغاز	198 000 000
40-04	مداخل الغازات	10 000 000
40-05	بيع العقارات التابعة لاملاك الدولة	4 000 000
40-05 مكرر	مداخل بيع الاملاك المصادرة	200 000 000
40-06	استخلاصات بعنوان اشغال الملك العمومي و متحصل من بيع اللقطات والحيوانات الشاردة والبضائع المهملة	3 000 000
40-07	بيع الاثاث الراجع للدولة الذي زال الانتفاع به	1 600 000
40-08	الأكترية	30 000 000
40-09	مداخيل اخرى من املك الدولة	8 000 000
	<b>جملة الصف الرابع</b>	<b>941 600 000</b>
	<b>جملة الجزء الثاني</b>	<b>2 000 600 000</b>
	<b>جملة موارد العنوان الأول</b>	<b>19 926 200 000</b>

الجدول -أ-  
 موارد ميزانية الدولة لسنة 2015

الصفحة الرابعة

بحساب الدينار

رقم الفصول	بيان الموارد	التقديرات
	<b>موارد العنوان الثاني</b>	
	<b>الجزء الثالث : المداخل غير الاعتيادية</b>	
50-01	الصفف الخامس : مداخل إسترجاع أصل القروض مداخل إسترجاع أصل القروض	130 000 000 130 000 000
60-01 60-02	الصفف السادس : مداخل غير إعتيادية أخرى مداخل التخصيص مداخل غير إعتيادية أخرى	308 000 000 308 000 000
	<b>جملة الجزء الثالث</b>	<b>438 000 000</b>
	<b>الجزء الرابع : موارد الإقتراض</b>	
70-01	الصفف السابع : موارد الإقتراض الداخلي موارد الإقتراض الداخلي	1 300 000 000
80-01	الصفف الثامن : موارد الإقتراض الخارجي موارد الإقتراض الخارجي	5 055 520 000
90-01	الصفف التاسع : موارد الإقتراض الخارجي الموظفة موارد الإقتراض الخارجي الموظفة	464 480 000
	<b>جملة الجزء الرابع</b>	<b>6 820 000 000</b>
	<b>جملة موارد العنوان الثاني</b>	<b>7 258 000 000</b>
	<b>موارد صناديق الخزينة</b>	
100-01	الجزء الخامس : الموارد الموظفة لصناديق الخزينة الصفف العاشر : الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	584 400 000
110-01	الصفف الحادي عشر : الموارد غير الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة الموارد غير الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	203 400 000
	<b>جملة الموارد الموظفة لصناديق الخزينة</b>	<b>787 800 000</b>
	<b>مجموع موارد ميزانية الدولة</b>	<b>27 972 000 000</b>